JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٥) العدد (١٣) يناير ٢٠٢٥م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق

أ.د حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية

د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن

أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر

أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية

د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

Journal of Studies and Educational Researches
مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، المكتبة الرقمية العربية AskZad، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاً يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	مدى تضمين مهارات اقتصاد المعرفة في مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري.....	44-1
2	المرونة النفسية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. جابر مبارك الهبيدة؛ د. فهد مبارك الطشة؛ د. سعود نامي الحربي.....	81-45
3	فعالية العلاج بالقبول والالتزام في خفض الضغوط النفسية وتحسين الرفاهية النفسية لدى أمهات الأطفال أصحاب الهمم، أ.د أحمد كمال البهنساوي؛ د. وائل ماهر محمد غنيم.....	121-82
4	واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمادات الموارد البشرية في الجامعات السعودية، أ.د علي صالح الشايع؛ د. عواطف بطاح المطيري.....	166-122
5	درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية.....	200-167
6	اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، د. تهاني صالح العنزي، د. نيرمين أحمد السيد، أ. فاطمة محمد الجدي، أ. ليلى الحبيل.....	240-201
7	تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، أ. هيفاء بنت الحميدي الشمري؛أ. عهود بنت نايف الشمري.....	283-241
8	دور المنصات الإلكترونية في تدريس مادة الأحياء لدي الطلاب في معهد التمريض بدولة الكويت من وجهة نظرهم، أ. منى جديع العازمي.....	329-284
9	دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في مدارس المرحلة الثانوية بدولة الكويت: دراسة ميدانية، د. صفوت حسن عبدالعزيز، أ. زهرة الصايغ، أ. صفاء عريف عارف، أ. رحاب المطيري، أ. غدير الهندال.....	371-330
10	تقويم منصة عين الإثرائية وفق نموذج القرارات المتعددة Stufflebeam من وجهة نظر المعلمات، أ. عبير علي الحربي.....	404-372

م	العنوان	الصفحة
11	القيادة الخادمة لدى مديري المدارس الخاصة في لواء الجامعة بمحافظة العاصمة وعلاقتها بالمناخ التنظيمي من وجهة نظر المعلمين، أ. صبا يوسف محمد حمادنه؛ أ.د عمر محمد الخرابشة.....	439-405
12	دور مكتبة المدرسة في تنمية ثقافة الطلبة من وجهة نظر المعلمين في مدارس التعليم العام في منطقة الجهراء التعليمية بدولة الكويت، أ. دلال معيض خليف العازمي.....	472-440
13	Assessment of Effectiveness of Teaching Translation Course Online during Covid-19 Pandemic, Dr. Nihal Hassan Abdel Aziz.....	502-473

المقالات

م	العنوان	الصفحة
14	صفات المعلم المثالي (الديداكتيكي): دراسة نظرية، أ. صالح شيخو الهسنياني.....	529-504

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (5)ـ العدد (13)ـ يناير 2025م

اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم

د. تهاني صالح العنزي*، د. نيرمين أحمد السيد، أ. فاطمة محمد الجدي، أ. ليلى الحبيل

إدارة البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

*dr.tahani.alenezi@gmail.com

استلام البحث: 2024/10/15 قبول النشر: 2024/12/1 تاريخ النشر: 2025/1/10

الملخص: استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، والكشف عن الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغيرات الدراسة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (4298) معلماً ومعلمة، واشتملت أداة الدراسة على استبانة تضمنت (36) عبارة موزعة على ستة محاور. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ما يلي: هناك اتجاه إيجابي لدى المعلمين نحو تطبيق نظام رخصة المعلم حيث يرون أنها ستساعد في تطوير مهاراتهم المهنية وتحسين جودة عملية التدريس، كما يعتقد البعض أن الرخصة ستؤدي إلى زيادة الحوافز والرواتب للمعلمين المؤهلين، وستعزز مكانة المعلم ودوره في المجتمع وفقاً لآراء واتجاهات المعلمين، حيث إن الرخصة ستضع أطر مؤسسية محددة مما ستقوم بجذب الأفراد الذين يبحثون عن مهنة محترفة ومنظمة. كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى شعور أفراد العينة بأهمية تطبيق الرخصة، وأهدافها، وأهميتها، ومواصفاتها، ومعوقاتها تعزي لمتغيرات النوع والمرحلة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الرخصة المهنية، مدارس التعليم العام، الكويت.

Attitudes of general education school teachers in the State of Kuwait regarding the application of the teacher's professional license

Dr. Tahani Saleh Al-Anazi, Dr. Nermin Ahmed Al-Sayed, Fatima Muhammad Al-Jadi, Laila Al-Hubail

Educational Research Administration - Ministry of Education - Kuwait

*dr.tahani.alenezi@gmail.com

Received: 15/10/2024 Accepted: 1/12/2024 Published: 10/1/2025

Abstract: The study aimed to identify the attitudes of general education school teachers in the State of Kuwait regarding the application of the teacher's professional license, and to reveal statistical differences between the responses of the study sample members regarding the teacher's professional license according to the variables of the study. The study followed the descriptive approach, the study sample consisted of (4298) Male and female teachers, the study tool included a questionnaire that included (36) statements distributed over six axes. The study reached many results, including the following: There is a positive trend among teachers towards implementing the teacher license system, as they believe that it will help develop their professional skills and improve the quality of

the teaching process. Some also believe that the license will lead to increased incentives and salaries for qualified teachers, and will enhance the status of the teacher. And his role in society. According to the opinions and trends of teachers, the license will establish specific institutional frameworks, which will attract individuals who are looking for a professional and organized profession. The results also found that there were no statistically significant differences regarding the extent to which the sample members felt the importance of applying the license, its objectives, importance, specifications, and obstacles due to the variables of gender and educational stage.

Keywords: professional license, general education schools, Kuwait.

مقدمة:

يشهد العالم الآن خطوات متسارعة نحو التطور والتقدم واستخدام التكنولوجيا مما جعل الدول تتسابق لمواكبة تلك التطورات، وقد فطنت الدول إلى أن ازدهارها لن يكون إلا بالاهتمام بالعلم والعلماء ولن يتحقق ذلك إلا برعاية التعليم وعناصر العملية التعليمية.

والتعليم جزء مهم من حياة الإنسان فهو يطور قدرات ومهارات واتجاهات المتعلم ويعزز إمكاناته وفق قيم وثقافة المجتمع مما يضمن استمراريته وتطوره، ولن يتم ذلك إلا بجودة التعليم التي يديرها المعلمون المحترفون والمؤهلون. ومما لا شك فيه أن المعلم هو الركيزة الأولى واللبنة الأساسية للعملية التعليمية، حيث يقوم بعدة أدوار مختلفة، فهو المعلم والمربي والمرشد والموجه، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في بناء عقول الطلبة الذين يحملون مستقبل الأمة على عاتقهم، لذلك تعد مهنة المعلم من أشرف وأخطر المهن بل تسمى بأم المهن، ودليلاً على ذلك أننا نرى يومياً حالات كثيرة أثر المعلم فيها وغير من شخصيتها وقوم سلوكها وحسن أداءها العلمي والأكاديمي.

وتتأثر العملية التعليمية بالشخص المسؤول عنها ألا وهو المعلم لأنه يقدم التوجيه والدعم للمتعلمين ليحققوا أهداف التعلم، ويرى (Monroe, 2022) أن المناهج ليست السبب في تدني مستوى المتعلمين وعزوفهم عن التعلم، بل إن عدم احترافية المعلم هو السبب في ذلك، فالمعلم المحترف يتقن مهارات وإستراتيجيات العلوم والإدارة وهو على دراية بالتكنولوجيا ويستطيع إدارة المعرفة ولديه من المهارات الخاصة التي تمكنه من إتقان خصوصيات وعموميات التعليم والتدريس مع العلوم المختلفة التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير مستمر، فالدور المهم للمعلم يلزمه أن يفكر ويخطط ليزيد فرص تعلم متعلميه، لما له من دور مؤثر في جودة التدريس وإدارة عملية التعليم وتنظيم الفصول الدراسية واستخدام أساليب التدريس وأنشطة التعليم والتعلم مع مسايرته لتطور العلوم والتكنولوجيا.

وبما أن المعارف والمهارات تتجدد يوماً بعد يوم كان لزاماً على المعلم أن يواكب تلك التطورات فيحسن من مهاراته وقدراته وينمي معارفه بشكل مستمر، ولن يتحقق ذلك إلا بوعي المعلم وتقبله أن المعارف والمهارات التي يحتاجها خلال مسيرته المهنية لم تعد ثابتة ومحددة فلم يعد المعلم كتاباً متحركاً يلقن طلبته المنهج الدراسي فقط،

بل أصبح جامعاً لكافة الصفات والمهارات التي تعينه على البناء والتحكم في عقول متعلميه، فاحتياجات المتعلمين تتغير باستمرار لذلك وجب بذل الجهد لتطوير كفاياته وقدراته المهنية وخبراته التربوية.

إن الهدف النهائي من تنمية المعلمين مهنياً هو عمليتي التعليم والتعلم، وإعداد المعلمين لمواجهة التحديات القائمة الحالية، والمستجدات المستقبلية في عملهم، وتحسين الأدوات والأساليب المستخدمة في ممارستهم لعمليتي التعليم والتعلم تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، وليبذلوا أقصى طاقتهم وإمكاناتهم في ذلك، والعمل بروح الفريق من خلال الخبرة المتبادلة بينهم، ليتحمل المعلمون مسؤولية تطويرهم المهني لذواتهم، ويعد وجود الميل والاستعداد والشغف من الضروريات التي يجب توافرها عند المعلم لإعداده لممارسة مهنة التدريس (أبو سرادنة، 2017).

لذلك برزت أهمية التطوير المهني للمعلمين لحد يصل إلى الاحتراف الذي يعتمد على مدى رغبة المعلم في جمع المزيد من الخبرة وصقل القدرات، فالمعلم هو رأس الحربة في تغيير أطفال الأمة (Mariati, 2023). وبما أن الهدف الرئيسي هو تطوير قدرات ومهارات وأداء المعلمين بشكل مستمر فقد تبنت الدول نظام الترخيص للمعلم لمزاولة المهنة، والذي يضمن تنمية المعلمين مهنياً مع امتلاكهم القدر المناسب من المعارف والمهارات المطلوبة لتحقيق أهداف التعليم وحماية المجتمع من المعلمين غير الأكفاء (الزهراني، 2022)؛ لذلك طالب الجميع بالاهتمام بإعداد المعلم وضرورة وضع نظام علمي لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التدريس تصدره هيئة علمية تربوية متخصصة وفق معايير وضوابط موضوعية (حسان وآخرون، 2014).

ويعد ترخيص مهنة التدريس أداة ناجحة لتوفير رقابة الجودة في التدريس فهو يسعى إلى تحسين فاعلية العملية التعليمية وضبط جودة التعليم وتحسين المخرجات بخضوع المعلمين للتقويم المستمر، حيث يضمن أن القائم بالتدريس يتوفر لديه الحد الأدنى من معايير الكفاءة (الحربي، 2017). فالمعلم المعتمد هو معلم تم اختباره في الكفاءة المهنية لأنه معلم مدرب ومختبر في مهارات المعلمين.

وتهدف الرخصة المهنية للمعلم إلى مساعدة المعلمين على تحسين قدراتهم المعرفية والمهنية وتمكينهم من استخدام تقنيات التدريس الأساسية مثل كيفية إدارة الصف الدراسي بشكل فعال، والاطلاع على نظريات علمية جديدة وتعلم كيفية تدريس محتوى ومفاهيم الموضوعات الدراسية بشكل أكثر فعالية، وكذلك التدرب على تقنيات التدريس المتخصصة مثل التقنيات المبنية على احتياجات واهتمامات تعلم الطلبة، وكيفية استخدام أنظمة إدارة المقررات الدراسية بطرق يمكنها تحسين فعالية التدريس وأداء الطلبة وصياغة الأسئلة بطرق تثير تفكيراً أعمق، بالإضافة إلى تطوير مهارات تحليل بيانات أداء الطلبة (Besigomwe,2018).

وجاء تمهين التدريس كدعم للمعلم وتحفيزه للتدريب المستمر والرفع من كفاءته ومهاراته وجودة أدائه والحرص على امتلاكه للكفايات المطلوبة لممارسة مهنة التدريس، بما يتسق مع خبرات وتجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم لضمان الصبغة العالمية للمعايير (الوادعي، 2021).

ولما كانت عملية ترخيص مهنة التدريس في دولة الكويت قيد التنفيذ ولم يتم الإعلان عنها حالياً بشكل رسمي فإن الدراسة الحالية تسعى للتعرف على اتجاهات المعلمين وتصورهم حول تطبيق الرخصة المهنية للتدريس كشرط للعمل داخل مدارس التعليم العام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ظهرت في الآونة الأخيرة داخل المدارس بعض المظاهر السلبية التي أثرت على دور المعلم التعليمي والتربوي وبالتالي على المستوى التعليمي للمتعلمين، حيث ينظر إلى المعلمين على أنهم مسؤولون عن نجاح أو فشل أداء المتعلمين، لذلك سعت وزارة التربية لرفع مستوى مؤهلات ومهارات المعلمين من خلال برنامج شهادة المعلمين الذي يهدف إلى تحسين جودة المعلمين، حيث ينبغي أن يتمتعوا بكفاءات جيدة في علم أصول التدريس والسمات الشخصية والاجتماعية، الأمر الذي استرعى إعادة النظر في سياسة قبول المعلمين بوزارة التربية ومنحهم رخصة لممارسة المهنة وفقاً لمعايير محددة تضعها الجهات المعنية، لذلك جاءت الدراسة للتعرف على آراء المعلمين حول تمهين التدريس واتجاهاتهم نحو أدائهم لاختبارات منح الرخصة المهنية. ومن هنا تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال التالي:

ما اتجاهات المعلمين حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم بمدارس التعليم العام بدولة الكويت؟، وينبع من هذا السؤال التساؤلات الأتية:

1. ما مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم؟
2. ما مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. ما أهداف الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. ما مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية؟
5. ما مواصفات الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
6. ما معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
7. هل توجد فروق إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم تعزى لمتغيرات (النوع، الجنسية، المرحلة، الخبرة، المنطقة التعليمية)؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الرخصة المهنية للتدريس وأهميتها لجودة التعليم ومخرجاته.
- إلقاء الضوء على معايير الرخصة المهنية للتدريس.
- توصيف اتجاهات المعلمين عن تمهين التدريس.
- الكشف عن معوقات تطبيق الرخصة المهنية للتدريس في مدارس التعليم العام بدولة الكويت.
- الاطلاع على تجارب الدول في تمهين التعليم للاستفادة منها.

- التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم بمدارس التعليم العام بدولة الكويت.

أهمية الدراسة:

- تسهم الدراسة في فهم وتلبية احتياجات المعلمين والعمل على تطويرهم المهني من خلال الرخصة المهنية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتحقيق أهداف المنظومة التعليمية.
- إرساء مفهوم الترخيص المهني للتدريس كونه لبنة أساسية لإصلاح المنظومة التعليمية وتطويرها.
- تساعد الدراسة على فهم آراء المعلمين وتصوراتهم عن الرخصة المهنية، مما يساعد في تصميم وتطبيق الرخصة المهنية بطريقة أكثر فعالية وملاءمة.
- يمكن أن تساعد الدراسة المسؤولين والمعنيين بالأمر للارتقاء بمستوى المعلم.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على مدارس المرحلة الثانوية بدولة الكويت في محافظاتها الست.
2. الحد الزماني: تمت هذه الدراسة في العام الدراسي 2024/2023.
3. الحد الموضوعي: الوقوف على اتجاهات المعلمين حول تمهين التدريس.
4. الحد البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية.

مفاهيم الدراسة:

- **الاتجاه:**

الاتجاه يعني "المواءمة والاستعداد العقلي للقيام بعمل ما، هو نزعة الفرد للتصرف إزاء وضع معين بطريقة ما سواء إيجابية أم سلبية، أي أنه استجابة الفرد نحو موضوع ما سلباً أو إيجاباً بمحبة أو كراهية على حد سواء" (المعايطة، 2007: 23). ويعرف الاتجاه بأنه استعداد نفسي قابل للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير الاستجابة.

- **مهنة التدريس:**

المهنة هي ممارسة عمل معين يتطلب إتقان مجموعة من المعارف والمهارات من خلال التعلم الرسمي أو العملي (الخبرة) وتحكمها الهيئة المهنية المعنية، ومهنة التدريس تعني عملية نقل أو اكتساب معرفة ومهارات معينة كمهنة.

- **الرخصة المهنية:**

تعرف الرخصة المهنية للمعلم بأنها "تصريح رسمي تمنحه هيئة رسمية حكومية للمعلم الذي يقابل متطلبات محددة تحددها هذه الهيئة الرسمية والتي تعتمد على معايير الجودة وترتبط بالمعايير القومية، أما اختبارات الرخصة فيمكن تعريفها بأنها اختبارات رسمية تقيم كفاءة المعلم الأساسية المتوقع تمكنه منها لأداء المهمة التعليمية والتي يجب أن تكون مختصرة وتعكس درجاتها مستوى المعلم" (غانم، 2011).

الإطار النظري للدراسة:

سعت المؤسسات التربوية إلى تحسين جودة مخرجاتها التربوية، وحتى تضمن نجاح المتعلمين اهتمت بالمعلم فهو من سيقوم بإيصال المنهج ومحتوياته لهم، فمهما كانت جودة المنهج فالمعلم الكفء سيحسن استخدام هذه المعلومات وسيقوم بإيصالها للمتعلمين بأسلوب مميز وفعال، وقد قام المختصون بالتعليم بإعادة النظر بالنظم والبرامج المقدمة للمعلم التي من شأنها إكساب المعلم الحد الأدنى من المعارف والمهارات المطلوبة للعمل في مهنة التعليم، فتوصلوا إلى إقرار الرخصة المهنية للمعلم.

1- مفهوم الرخصة المهنية للمعلم:

الترخيص للعمل بمهنة التعليم هو: "الآلية التي يتم بمقتضاها الاعتراف بامتلاك المعلم القدر المناسب من المعارف والمهارات الفنية المطلوبة والمتمثلة في مادة التخصص ومبادئ إستراتيجياته، وطبيعة المتعلم ونموه، وتكنولوجيا التعليم والقياس والتقويم وإدارة الصف، وذلك بشرط سابق ولازم للتعيين في وظيفة معلم أو الاستمرار في شغلها، حيث يعد امتلاك الفرد للحد الأدنى من كفاءة الأداء المهني ضرورة لممارسة المهنة من أجل المستفيد "المتعلمين" من الممارسين غير الأكفاء ويتم تجديدها كل فترة زمنية محددة وفق التطور الحادث في مهنة التعليم والعلوم التربوية (حسان وآخرون، 2014: 41).

وتعني الرخصة المهنية للمعلم الكفاءة في معرفة موضوع ما وتطبيقه، وإدارة الصف وتقييم الطلبة وتسجيل تقدمهم (Muyengwa, 2013). وتعرف رخصة المعلم بأنها مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تضمن اكتساب المعلم المعارف والمهارات التي تنمي قدراته وبموجبها تمنح له رخصة مزاولة المهنة لمدة معينة ويتم تجديدها بشكل مستمر، وهي بذلك تعد الفاصل بين المعلم المسموح له بالتدريس والمعلم الذي لا يمتهن التدريس ويمكن من خلالها التنبؤ بنجاح المعلم في مهنيته (البهيجي، 2015).

ويعرف الترخيص المهني لمهنة التعليم بأنه طريقة لتحسين كفاءة المعلم بشكل يضمن إلمامه بكل ما يستجد في مجاله وفي المجالات الثقافية الأخرى، فالترخيص المهني للمعلم يسعى إلى تحديد مستوى المعلم لتسهيل تقييمه حسب كفاءته ومن ثم ترقيته أو تدريبه في حال الحاجة، كما يتم الاستغناء عن الذي لا يستطيع الاستمرار بالمهنة (الأنصاري، 2019).

وأشار المطيري (2017، 122) إلى "أن الرخصة "عبارة عن أداة للفصل بين المعلم المسموح له بالتدريس والمعلم الذي لا يمكن أن يمتهن التدريس من خلال تعرف معارفهم ومهاراتهم، وبالتالي فإنها تتنبأ بنجاح المعلم في هذه المهنة، وهي تختلف عن الشهادة التي تعد وسيلة لضمان أن الشخص لديه تحصيل من المعارف اللازمة للتدريس والأساس المعرفي الذي يمكن أن يعتمد عليه، ويحتاجه في سياقات تعليمية تربوية مختلفة".

كما عرفها الكندري وفرج في العوض "العملية التي يضمن بمقتضاها النظام التعليمي امتلاك المعلم الحد الأدنى من المهارات والمعارف والمواصفات المطلوبة للعمل في مهنة التعليم" (العوض، 2023).

2- نشأة الرخصة المهنية للمعلم:

ظهرت الرخصة المهنية لممارسة مهنة التعليم في عام 1825 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما واجهت المدارس عجزاً كبيراً في أعداد معلمي الرياضيات وكذلك في إعدادهم، حيث قامت بعض الولايات بمنح ما يسمى برخصة التدريس البديلة للطلبة الخريجين قبل التحاقهم ببرامج الإعداد المهني ولسد العجز قامت بعض الولايات بمنح رخصة التدريس لمن لا يحملون حتى درجة البكالوريوس، فنتج عن ذلك انخفاض مستوى تحصيل الطلبة ولاقى ذلك انتقادات كثيرة، فقام المجلس الوطني لمعلمي الرياضيات بوضع آلية تهدف إلى جعل تدريس الرياضيات مهنة حقيقية، فكان ذلك بداية التوجه الفعلي لوضع المعايير اللازمة للعمل بمهنة التعليم (المطيري،2022). ونظراً للنتائج الإيجابية التي ترتبت على سن قانون الرخصة المهنية لممارسة مهنة التعليم اتجهت العديد من الدول إلى الأخذ بهذا التوجه، وأدركت أن الحصول على المؤهل الجامعي فقط لم يعد كافياً لمزاولة المهنة، فكان لابد من تأمين وحماية التعليم عن طريق تشريع وإصدار الرخصة المهنية لممارسة التعليم لضمان جودة المعلم وضمان قدرته على الإيفاء بمتطلبات المهنة.

3- الدواعي والمبررات التي دعت إلى إقرار الرخصة المهنية للمعلم:

أشار كلا من إسماعيل (2022)، والزهراني (2022)، وحسبو (2023) إلى دواعي ومبررات إقرار الرخصة المهنية للمعلم كما يلي:

- لمواكبة الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي المتسارع، لابد من إعداد المعلم وإكسابه المهارات والكفايات اللازمة التي تعينه على التعامل معها.
- تعزيز مبدأ التعلم الذاتي المستمر عند المعلمين كأحد المبادئ الأساسية والمهمة في المهنة، لضمان نموه مهنياً وتطوير أدائه، ومواكبة التطور المعرفي والتقني بهدف تجويد مخرجاته.
- يمثل التعليم عجلة التنمية في المجتمع، وهو الذي يرفع مكانة الدولة ويضعها في مضمار التنافس بين الدول المتميزة، ولذلك لابد من وضع أسس ومعايير وضوابط تعليمية تهدف للوصول إلى درجة عالية من الجودة والكفاءة.

- نظراً لأهمية مهنة التعليم باعتبارها من أنبل المهن وأساس جميع المهن الأخرى، تعتمد جودة المهن الأخرى على مدى جودتها وكفاءتها.
- تعـزز الرخصـة المهنيـة ثقـة أوليـاء الأمـور والطلبـة بـالمعلمين، لضـمانهم بوجـود الأفضـل والأكفـأ بالميـدان التعليمي، وتكسبهم الاحترام وترفع مكانتهم الاجتماعية بالمجتمع.
- ضمان التحاق واستمرار الأشخاص الراغبين القادرين على الممارسة المهنية الفعالة في التعليم بدرجة من الكفاءة.
- ضمان حصول الطلاب على تعليم يتميز بالجودة والكفاءة.
- تعد الرخصة المهنية مكملة لبرامج إعداد المعلم، فهي تساعد على علاج نقاط الضعف وجوانب القصور في البرامج المقدمة للمعلم، وتقوم بالمساعدة في تطوير هذه البرامج.
- نظراً لأهمية المعلم في العملية التعليمية لابد من إعداد المعلم إعداداً تاماً قبل المهنة وأثنائها، وذلك لدوره في تحسين ورفع كفاءة النظام التعليمي ومخرجاته، ولضمان كفاءة المعلم في أداء مهنته.
- تغير دور المعلم عن السابق حيث تعددت أدواره ومسؤولياته داخل المنظومة التعليمية.
- مواكبة التوجهات الحديثة التي من شأنها رفع وتنمية وتطوير مهنة التعليم.

4- أهداف الرخصة المهنية للمعلم:

حـدد المطيري (2022)، وإسـماعيل (2022)، وحسـان وآخـرون (2014) أهـداف الرخصـة المهنيـة للمعلـم، نـذكر بعضاً منها فيما يلي:

- ضـمان امتلاك المعلمين الحـد الأدنى من الكفايـات التعليميـة، والمهـارات اللازمـة للاسـتمرار في مزاولـة مهنـة التعليم وفق الشروط والمعايير.
- ضـمان تـوفير معلمـين أكفـاء مـؤهلين وقـادرين على تعليم وتربيـة الاجيـال القادمـة، فالرخصـة المهنيـة تحمي التعليم من التدني عن طريق التفريق بين المعلمين الأكفاء وغير الأكفاء الذين يحملون مسمى المعلم فقط، فهي تعطى للمستحقين فقط، لأن أي نقص في مهارات أو قدرات المعلم سيؤثر على أجيال من المتعلمين.
- وضع قوانين ومعايير لمهنة التعليم وتنظيم البرامج المعدة لإعداد المعلم، وتطوير آليات تقويم الأداء الوظيفي لمساعدة المعلم على معرفة نقاط ضعفه وتقويمها، والحصول على الرخصة المهنية يعد ضماناً لتطبيق معاييرها في الميدان التعليمي.
- تشجيع المعلم على التنمية الذاتية وترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة، وحثه على البحث الدائم والاطلاع على المستجدات التربوية ومواكبة كل ما هو جديد من الناحية العلمية والتربوية والتكنولوجية؛ حتى يستطيع

التعامل مع الانفجار المعرفي والتكنولوجي، ومواجهة التحديات، وحل المشاكل. ويعد الترخيص المهني الوسيلة لدفع المعلمين على مواكبة كل ما يطرأ في الساحة العلمية والمعرفية والتربوية، ومع ذلك لابد من توفير البرامج التدريبية المختلفة التي تضمن تطور أدائه المهني، والتشجيع على إقامة ورش العمل التي تساعد على تبادل الخبرات، وحضور المؤتمرات الثقافية والتربوية.

- الارتقاء بمهنة التعليم، ورفع مكانة المعلمين اجتماعياً واقتصادياً ومهنياً كسائر المهن الأخرى، لما للمعلمين من أثر على الأجيال القادمة، وأنهم هم أساس جميع المهن الأخرى.
- علاج جوانب القصور في مؤسسات وبرامج إعداد المعلم، ومع المتطلبات المهنية الحديثة لابد من تجديد البرامج وتطويرها ووضع اختبارات جديدة تراعي متطلبات معايير الرخصة المهنية لقبول الطلبة في المؤسسة التعليمية، وتعد الرخصة المهنية مكملة للبرامج التدريبية، بحيث تساعد المعلم على معرفة جوانب القوة والضعف ليقوم بتعزيزها وتنميتها.
- مواكبة تطور أدوار المعلم، فيجب على المعلم أن يغير من أدواره داخل المؤسسة التربوية، فلم يعد دوره يقتصر على التلقين والحفظ، بل تعدى ذلك ليكون مدرساً ومربياً وموجهاً.... إلخ.

5- أهمية الرخصة المهنية للمعلم:

تعد الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لما يراه المطيري (2022) مكملة لبرامج إعداد المعلم قبل الخدمة، نظراً لوجود نظام للتقييم ذو معايير واشتراطات محددة، تقدم بدورها تغذية راجعة لبرامج إعداد المعلم وإخضاعه لعمليات التقويم المستمرة التي يحتاجها لتطوير مهاراته وتجويدها وتقوية نقاط الضعف لديه، وهي بذلك تعمل على سد الفجوة بين النظرية والتطبيق عن طريق توفير احتياجات المعلمين الفعلية، فهي تسهم بتطوير عملية التقويم الذاتي من جهة والتقويم المؤسسي من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك وحتى نصل بالمعلم إلى الاحترافية المهنية لابد من وضع أسس ومعايير واضحة ومحكمة تناسب مراحل نموه المهني ثم نقوم بتزويدها للمجتمع ومؤسساته المختلفة، ونعمل على خلق بيئة تنافسية إيجابية بين المعلمين وحثهم على التميز والإبداع لنضمن اكتساب المعلمين مهارات وقدرات مهنية كافية تتميز بالكفاءة ليتمكنوا من تلبية احتياجات الطلبة، وتطوير مهارات التواصل مع عناصر المنظومة التعليمية المختلفة، فيولد ذلك شعوراً بالأمان والرضا من المجتمع وأولياء الأمور على أبنائهم بسبب الكفاءات التي تحتمها الرخصة المهنية.

6- تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الرخصة المهنية للمعلم:

هناك العديد من الدول التي اهتمت بموضوع الترخيص المهني للمعلم، وقامت بتطبيقه في مؤسساتها التربوية، ولكل دولة شروط وإجراءات ومعايير مختلفة، ومن هذه التجارب ما يلي:

أ- **تجربة اليابان:**

قامت بتطبيق الرخصة في عام 2009، حيث يجب على الطالب قبل التخرج أن ينخرط في الميدان العملي للتدريس، وعند التخرج يجب عليه حضور برامج التطوير المهني ليحصل على الرخصة المهنية للتعليم مع شرط التجديد للبقاء في مهنة التعليم (المطيري، 2017). ويعد المجلس الوطني للتعليم الجهة المسؤولة عن منح الرخصة المهنية للمعلمين في اليابان وعن تعيينهم، ولكل ولاية مجلس تعليمي خاص بها يمارس من خلالها مسؤولياته التعليمية. ومن شروط الحصول على الرخصة المهنية أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة من مؤسسة تعليمية معترف بها، وبعد التخرج عليه إتمام ساعات معينة في التدريب الميداني تختلف بناء على المرحلة التعليمية المراد تعلمها، وبعد ذلك لابد من اجتياز اختبار تأهيل المعلمين الذي يتكون من جزأين، وعند حصوله على الرخصة المهنية يشترط عليه العمل في الولاية التي حصل فيها على الرخصة، وفي حال أراد الانتقال إلى ولاية أخرى عليه أن يجتاز اختبار الرخصة مرة أخرى التابع للولاية المراد الانتقال إليها، وهناك ثلاثة أنواع من الرخص المهنية في اليابان:

1. رخصة المعلم التقليدية: ولها ثلاثة مستويات: متقدم، درجة أولى، درجة ثانية.
2. رخصة المعلم الخاصة: تمنح للأشخاص الذين لديهم خبرات ومهارات خاصة من غير المعلمين، وتمتد من ثلاث إلى عشر سنوات.
3. رخصة المعلم المشروطة: تمنح للمعلمين الذين يمتلكون الرخصة التقليدية في مادة تخصصهم للعمل كمساعد مدرس في مادة أخرى؛ وذلك لسد العجز في التخصصات الأخرى، وتمتد لثلاث سنوات (أحمد، 2018).

ب- تجربة سنغافورة:

لاقى النظام التعليمي في سنغافورة نجاحاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ويعد النظام نموذجاً عصرياً للدول التي تهدف إلى النمو والنهضة التعليمية والاقتصادية، فقد اهتمت بإعداد المعلم مهنياً وتربوياً، وإكسابه مهارات وكفايات تعليمية تمكنه من تحقيق الأهداف التربوية. إن معايير الرخصة المهنية هي الأهداف العامة لبرامج إعداد المعلمين، ثم تقوم مؤسسات إعداد المعلمين بتطويرها ووضع أهداف خاصة بها، والمعهد الوطني للتعليم (NIE) هو المؤسسة المعنية بإعداد المعلمين والإشراف عليهم، والترخيص لهم بالتعاون مع وزارة التعليم، فقد وضعت سلماً وظيفياً واضح المعالم، حيث تعطي للمعلمين ثلاث سنوات للمراقبة واختيار المهنة التي تناسبهم، سواء أراد الفرد أن يكون معلماً أو قيادياً أو باحثاً، ويتم اختيار الموهوبين وصقل مهاراتهم وتدريبهم والعمل على تطويرهم مع وجوب إكمال مقرر دراسي لمدة ستة أشهر في القيادة التنفيذية في المعهد الوطني للتعليم. وقد تَمثل الاهتمام بالمعلمين في خطوتين؛ الخطوة الأولى: إعداد المعلم ما قبل الخدمة بدءاً من المرحلة الجامعية، وفي هذه المرحلة يتم اختيار الطلبة ضمن أعداد محدودة من الثلث الأفضل من خرجي الثانوية، ويتم قبولهم في برنامج إعداد المعلم وفقاً للسجل الأكاديمي والمميزات الشخصية، والخطوة الثانية: تدريب المعلم أثناء الخدمة من جهة خارجية ويكون ذلك بالتعاون ما بين وزارة

التربية وجهات ومراكز أخرى تهتم بتدريب وإثراء المعلم، ومن جهة داخلية تكون على مستوى المدرسة بخلق "جماعات التعلم المهني" التي تهتم بالتنمية المهنية الخاصة بالمدرسة وفق أسس محددة (العتيبي وآخرون، 2022).

وللحصول على الرخصة المهنية لابد من الحصول على الشهادة الجامعية في تخصص معين، وإكمال برنامج واحد من برامج إعداد المعلمين في المعهد الوطني للتعليم واجتياز اختبار كفاءة القبول (العتيبي وآخرون، 2022)، وغير الجامعيين عليهم دخول دورات وبرامج تدريبية تؤهلهم ليكونوا معلمين، واجتياز المقابلة الشخصية التي تقيس عدة جوانب، منها: مدى طموح المتقدم وشغفه للالتحاق بالمهنة، مهارات التواصل والاتصال مع الآخرين، قياس الإبداع والابتكار لدى المتقدم، الثقة بالنفس،الصفات القيادية،القدوة الجيدة (الحربي وآخرون، 2015). ويتم تقويم أداء المعلمين سنوياً وفقاً لأدائهم داخل الصف ومدى تفاعلهم داخل المجتمع المدرسي، بالإضافة إلى ست عشرة كفاءة مختلفة، تقع ضمن أهداف تضعها وزارة التربية تحت نظام إدارة الأداء المحسن. ولتشجيع المعلمين يتم تقديم مكافآت وعلاوات بناء على تقييمهم وأدائهم، وإنجازاتهم المقدمة للمدرسة والمجتمع، ومنحهم شهادات تقدير على المستوى الوطني (العتيبي وآخرون، 2022).

ج- تجربة قطر:

بدأت قطر بتطبيق الرخصة المهنية للمعلمين عام 2008 حيث وضعت مهلة نهائية امتدت لعام 2019-2020 ليقوم المعلمون بالتسجيل والحصول على الرخصة المهنية وإلا سيفقد المعلم حقه بالعمل، وقد شملت هذه الرخصة الإداريين أيضاً (المطيري، 2017). ومن شروط الحصول على الرخصة المهنية أو تجديدها تبعاً لـ (وزارة التعليم والتعليم العالي في قطر، 2021): الحصول على "المؤهل الأكاديمي، وإتمام (60) ساعة تدريبية لكل مستوى بشكل منفصل ببرامج التطوير المهني، تقييم الكفايات المهنية للمتقدم، والحصول على تقدير جيد جداً على الأقل في آخر عامين دراسيين، كما تنطبق نفس الشروط على قادة المدارس (إسماعيل، 2022 :105). وتم تطوير المعايير الأساسية للرخصة المهنية للمعلمين لتتوافق مع أهداف رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021، وتضم المعايير عدة عناصر، بهدف بناء نظام تعليمي من الطراز الأول. وهذه المعايير هي:

- السلوك المهني والأخلاقي.
- المعرفة المهنية.
- الممارسات المهنية.
- التطوير المهني (الهيئة الوطنية للمؤهلات، 2018).

د- تجربة الكويت:

تم وضع الإطار العام لمشروع رخصة المعلم في دولة الكويت عام 2013 لتطوير أداء المعلم ورفع جودة التعليم تحقيقاً للتنمية المستدامة والتطوير في ضوء رؤية 2035 (العجمي، 2022)، من قبل لجنة تشكلت من مجموعة من

المختصين وتربويين من ذوي الخبرة بمساعدة من البنك الدولي. والهدف من وضع المعايير الوطنية لأداء المعلم هي السماح للمعلم بالتقييم الذاتي لمعرفة مدى نجاحه عن طريق استخدام هذه المعايير بحيث تمكنهم من الاطلاع على مدى نموهم ومدى قدراتهم وإنجازاتهم وأهدافهم المهنية (المركز الوطني لتطوير التعليم، 2015). وقد ضمت المعايير الوطنية لأداء المعلم ثلاثة مجالات، ويتضمن كل مجال عدة معايير كما يلي:

- المجال الأول: المعرفة المهنية، وتشمل:
  1. يعرف المعلم المتعلمين وكيفية تعلمهم وتطورهم.
  2. يفهم المعلم محتوى المادة الدراسية.
  3. يعرف المعلم طرق التدريس العامة والخاصة في مجال التخصص.
  4. يخطط المعلم لبيئة تعلم محفزة وداعمة.
- المجال الثاني: الممارسة المهنية، وتشمل:
  1. يعزز المعلم التعلم من خلال الممارسات التعليمية.
  2. يوفر المعلم بيئة تعلم داعمة وتنافسية.
  3. يقيم المعلم تعلم المتعلم ويقومه.
- المجال الثالث: المسؤولية المهنية: وتشمل:
  1. يدرك المعلم مسؤولياته تجاه المتعلم وولي الأمر.
  2. يشارك المعلم بفاعلية في التطور المهني المستمر وتحسين الأداء المدرسي.
  3. يدرك المعلم مسؤوليته تجاه المجتمع (المركز الوطني لتطوير التعليم، 2015).

وقد وضعت دولة الكويت تصوراً شاملاً لمستويات رخصة المعلم، حيث تدرجت رخصة المعلم في ثلاثة مستويات، ويأتي قبلها المستوى التمهيدي ولا يكون ضمن مستويات الرخصة "مستوى ما قبل تسكين المعلم في مستويات الرخصة" وله شروط معينة ويتم تعيين المعلم فيه تحت مسمى معلم مبتدئ، وينقسم كل مستوى من مستويات رخصة المعلم إلى فئتين، وعليه اجتياز اختبار المستوى عند وصوله للفئة الثانية من كل مستوى. وينقسم المستوى الأول إلى ممارس أ وممارس ب، وحتى ينتقل المعلم من فئة لأخرى في نفس المستوى عليه قضاء ثلاث سنوات دراسية على الأقل، ويبقى في المستوى الأول لمدة ثلاث سنوات وتمدد سنة إضافية، وينقسم المستوى الثاني إلى متقدم أ و متقدم ب، وحتى ينتقل المعلم من فئة لأخرى في نفس المستوى عليه قضاء أربع سنوات دراسية على الأقل ولا توجد مدة محددة للبقاء في المستوى الثاني، وينقسم المستوى الثالث إلى خبير أو خبير ب، وحتى ينتقل المعلم من فئة لأخرى في نفس المستوى عليه قضاء 4 سنوات دراسية على الأقل ولا توجد مدة محددة للبقاء في المستوى الثالث، وفي كل فئة من المستويات هناك شروط ومتطلبات خاصة للاجتياز (المركز الوطني لتطوير التعليم، د.ت).

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء عرض بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتم عرضها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

1- الدراسات العربية:

أجرى العوض (2023) دراسة هدفت إلى الكشف عن اتجاهات المعلمين في المملكة العربية السعودية نحو اختبارات الرخصة التعليمية والبدائل المتاحة في تقويم المعلم من وجهة نظر المعلمين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأداته الاستبانة على عينة بلغت 234 معلماً ومعلمة. وأظهرت النتائج أن بعض المعلمين اتخذوا اتجاهاً سلبياً ضد اختبارات الرخصة التعليمية المهنية بمتوسط بلغ 1.84، كما أوضحت النتائج أهمية أن يكون تقويم المعلم عن طريق أدائه التدريسي داخل الصف وليس عن طريق الورق بمتوسط مرتفع بلغ 4.47.

وهدفت دراسة الزهراني (2022) إلى التعرف على دور الرخصة المهنية في تطوير أداء المعلم من وجهة نظر معلمات العلوم في مكة المكرمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بتطبيق استبانة شملت ثلاثة مدارات هي: القيم والمسؤوليات المهنية، المعرفة المهنية، الممارسة المهنية. وتم تطبيق الاستبانة على معلمات المرحلة الابتدائية والمتوسطة بنات وعددهن 237 معلمة. وأوضحت النتائج أن أدوار الرخصة المهنية جميعها حصلت على درجة متوسطة للمجالات الثلاث، وقد تبين أن هناك فروق بين آراء المعلمات نحو دور الرخصة المهنية في تطوير أداء المعلم تعزي للمؤهل العلمي الأعلى، وأيضاً لصالح المعلمات اللاتي سبق لهن دخول اختبار الرخصة.

وتناولت دراسة العجمي (2022) الدور المتوقع لنظام الرخصة المهنية للمعلم في تفعيل مبادئ المنظمة المتعلمة في المدارس الثانوية بدولة الكويت والتعرف على المعوقات التي قد تواجه تطبيقها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأداته الاستبانة، حيث بلغت العينة 217 قيادياً في المدارس الثانوية في دولة الكويت. وحققت الدراسة عدة نتائج منها: ضرورة رفع جودة التعليم وتفعيل مبادئ المنظمة المتعلمة في دولة الكويت في عدة نواحي هي: الاتقان الشخصي، التفكير المنظومي، العمل في فريق، الرؤية المشتركة، النماذج الذهنية، وأيضاً تم التحقيق من المعوقات وهي: تدخل المحسوبية والواسطة، والهدر المالي، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر الأفراد تعزى لمتغيرات النوع وسنوات الخبرة، ووجود فروق تعزى للمسمى الوظيفي.

وسعت دراسة الشهراني وحمدي (2021) إلى التعرف على درجة إسهام الرخصة المهنية في تمهين التعليم في مجال القيم والواجبات المهنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداته المسح الشامل عن طريق استبانة تم تطبيقها على 141 مشرفاً تربوياً، وتم التوصل إلى أن الرخصة المهنية تسهم في التزام المعلم بالقيم الإسلامية وأخلاقيات المهنة، كما تسهم في التطوير المهني المستمر للمعلم والتفاعل المهني للمعلم مع التربويين والمجتمع، وأوضحت

النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة حول إسهام الرخصة المهنية في تمهين التعليم تنسب لمتغير (الجنس، المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة).

وأجرى كل من عبد الله وموسى (2021) دراسة هدفت إلى تقييم برنامج ترخيص التعليم وأثره على الخصائص المهنية لمعلمي دولة الإمارات المتحدة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي لهذه الدراسة وطبقا استبانة على عينة قوامها 600 معلم ومعلمة من الذين اجتازوا اختبار الرخصة المهنية. وتوصلت النتائج إلى أن المعلمين الأكبر سناً يتمتعون برخصة وخبرة تدريس واسعة، كما أظهرت النتائج أن بعض السمات المهنية تحتاج إلى تعزيز تدريب المعلمين ويجب التركيز عليها في الترخيص، وأن الترخيص يساهم في تكوين تصور ذاتي أكثر انتقاداً لأنفسهم وأكثر ملاءمة للكفاءة المهنية، وخلصت الدراسة إلى أن الترخيص أداة اجتماعية أكثر منها مهنية.

واستهدفت دراسة الحربي (2018) إبراز أهمية رخصة المعلم ودورها في تطوير وتعزيز أدائه منذ عملية الإعداد والتأهيل إلى عملية التطوير أثناء الخدمة، وكذلك سعت الدراسة إلى التعرف على أهمية دور المعلم المرخص بالتعليم الشامل، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الرخصة لدى المعلم والكفاءات والمهارات التي يجب توافرها في المعلم للحصول على الرخصة، ومن ثم التوصل إلى تصور مقترح لكيفية تحقيق رخصة المعلم بالتعليم الشامل وفق الأسس العلمية والمعطيات المحلية تحت مظلة رؤية ٢٠٣٠م.

2- الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة كلا من Arca, Ofqueria& Balinario (2023) إلى فهم أفضل لكيفية وضع تنبؤات حول نتائج اختبارات الترخيص المهني للمعلمين وتأثير بعض العوامل عليها مثل العمر، والمستوى التعليمي للوالدين، والنوع على نتائج هذه الاختبارات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت على عينة قوامها 175 مفردة من خريجي كلية التربية والمتقدمين لاختبارات الترخيص المهني. وتوصلت النتائج إلى وجود صعوبة في اجتياز الاختبارات بالنسبة للمتقدمين، كما أشارت النتائج إلى أن أصحاب معدلات النجاح الدراسي العالية يتمتعون بأداء أفضل في اختبارات الرخصة، ولا توجد فروق تعزى للمؤهل الدراسي للوالد ونوع المدرسة في أداء المتقدمين للاختبار.

وهدفت دراسة كلا من Sanchez, Petancio, Abao (2023) إلى التعرف على أداء المعلمين المبتدئين في اختبارات الرخصة المهنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأداته الاستبانة وطبقت على 2780 معلماً مبتدئاً، وكشفت نتائج الدراسة أن خريجي التعليم الإبتدائي والثانوي حصلوا على أداء مرضٍ في اختبارات الرخصة من عام 2017 إلى عام 2019، مما يظهر أن مؤسسات تعليم المعلمين قامت بمواءمة عروضها مع المعايير التي حددها نظام التعليم العالي والترخيص في البلاد.

وسعت دراسة Amoah, et al. (2020) إلى استكشاف تصورات واستعدادات معلمي المرحلة الثانوية نحو تطبيق سياسة ترخيص المعلمين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأداته الاستبانة، وقد بلغت العينة 278 معلماً

من المدارس الثانوية. وأظهرت النتائج أن المعلمين من الجنسين ذكور وإناث لديهم نفس التصورات والاستعدادات للحصول على الرخصة المهنية للتعليم، كما كشفت الدراسة أن المعلمين يدركون أن الترخيص المهني لن يؤدي إلى تحسين أداء المعلم، ولكنه قد يعزز سمعته ويحفزه على ممارسة مهنته، كما أن له تأثير إيجابي على الكفاءة الذاتية للمعلم. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الترخيص يمكن أن يكون أكثر فاعلية عند اتخاذ بعض التدابير منها: تثقيف المعلمين باستخدام التطوير المهني وتقديم برامج لمساعدة المعلمين على فهم وتقدير الرخصة المهنية للمعلم. وكشفت الدراسة أن المعلمين الحاصلين على شهادة البكالوريوس لديهم نفس الاستعداد والتصورات لسياسة الترخيص مقارنة بالحاصلين على الشهادات العليا والدبلوم.

وتناولت دراسة كلا من Nurhattati, Matin, Buchdadi& Yusuf (2020) سياسة الحصول على الرخصة المهنية في أندونيسيا، وتم استخدام المنهج الوصفي وأداته المقابلات لعينة عمدية من معلمي المرحلة المتوسطة تبلغ 731 معلماً. وأظهرت النتائج أن الغرض من ترخيص التعليم واضح لدى المعلمين، كما أظهرت النتائج أن الترخيص المهني للمعلم لم يساهم بشكل كبير في تحسين كفاءات المعلم أو تحصيل الطلبة.

وسعت دراسة كلا من Shuls& Trivitt (2013) إلى الكشف عن تأثير درجة المعلم في اختبارات الرخصة على تحصيل الطلبة، وكذلك هدفت للتعرف على علاقة حصول المعلم على الرخصة المهنية وزيادة اجتياز الطلبة للاختبارات الموحدة في الرياضيات والأدب اللغوي، وبلغت العينة 7008 معلماً ومعلمة و622943 طالباً من الصف الثالث إلى الصف الثامن، وأوضحت النتائج ارتفاع تحصيل الطلبة الذين يدرسون على يد معلمين حاصلين على الرخصة المهنية، كما أظهرت النتائج أن المعلمين الذين لم يحصلوا على الرخصة يتمتعون بخبرة أكبر من المعلمين الحاصلين على الترخيص المهني.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الترخيص لمهنة التدريس وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل التطوير المهني للمعلم، وجودة التعليم، وقد اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي، وقد اتفقت الدراسات السابقة على أهمية الترخيص لمزاولة مهنة التدريس والمعايير والمتطلبات الواجب توافرها لتطبيقه، وقد أثرت الدراسات السابقة الدراسة الحالية معرفياً ومنهجياً، حيث ساعدت على تحديد الأبعاد الموضوعية والمرجعية وساهمت في بلورة المشكلة بشكل أدق، كما أفادت في تحديد مجتمع الدراسة والمنهج البحثي وبناء الأداة للدراسة الحالية، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع "ترخيص مهنة التعليم" في المدارس، مما أفاد الباحثين في جمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية، وتدعيم بعض الآراء المتعلقة بالإطار النظري لمعرفة اتجاهات المعلمين في دولة الكويت نحو تطبيق الرخصة المهنية للمعلمين في دولة الكويت.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يستهدف تسجيل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تضمن مجتمع الدراسة معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في التعليم العام بدولة الكويت في جميع المناطق التعليمية، وتكونت عينة الدراسة من (4298) معلماً ومعلمة، بحيث تضم فئات مختلفة من حيث: النوع، الجنسية، المرحلة التعليمية، الخبرة، المؤهل الدراسي، والمنطقة التعليمية ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات السابقة.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير		عدد أفراد العينة	النسبة المئوية
النوع	ذكور	1756	%40.85
	إناث	2542	%59.15
الجنسية	كويتي	2995	%69.7
	غير كويتي	1303	%30.3
المرحلة التعليمية	ابتدائي	1665	38.8%
	متوسط	1360	31.6%
	ثانوي	1273	29.6%
سنوات الخبرة	1- أقل من 5 سنوات	1059	%24.6
	5- أقل من 10 سنوات	873	%20.3
	10 سنوات فأكثر	2366	%55.0
المنطقة التعليمية	العاصمة	562	%13.1
	حولي	739	%17.3
	الفروانية	930	%21.6
	الجهراء	758	%17.6
	مبارك الكبير	456	%10.6
	الأحمدي	853	%19.8

أداة الدراسة:

هي استبانة تم تصميمها من قبل الباحثين بهدف التعرف على اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظرهم، ولبناء الاستبانة تم الاطلاع على بعض الدراسات

السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (36) عبارة موزعة بالتساوي على ستة محاور كالتالي:

- **المحور الأول:** مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم.
- **المحور الثاني:** مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية.
- **المحور الثالث:** أهداف الرخصة المهنية للمعلم.
- **المحور الرابع:** مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية.
- **المحور الخامس:** مواصفات الرخصة المهنية للمعلم.
- **المحور السادس:** معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم.

وتمت صياغة العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة، ولكل عبارة ثلاثة مستويات للإجابة كالتالي: أوافق (3 درجات)، محايد (درجتان)، لا أوافق (درجة واحدة). ويضع أفراد عينة الدراسة علامة (√) أمام الاستجابة التي تعبر عن رأي كل منهم.

الخصائص السيكومترية للاستبانة:

* **صدق الاستبانة:** تم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام كلٍ من:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من السادة المحكمين لإبداء آرائهم حول مدى انتماء العبارة لكل محور من محاور الاستبانة، ومدى سلامة الصياغة اللغوية للعبارة، وإبداء أي ملاحظات حول تعديل أو إضافة أو حذف ما يلزم، وقد التزم الباحثون بإجراء التعديلات والملاحظات التى أبداها المحكمون، وتم تعديل الاستبانة وفقاً لمقترحاتهم من خلال الاعتماد على معيار اتفاق (80%) من المحكمين لاعتماد التعديل أو الحذف أو الإضافة، حيث تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلى): تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وحساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة من خلال استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، وذلك بعد تطبيقها على عينة استطلاعية تألفت من (80) معلماً ومعلمة. ورصدت النتائج في الجدولين التاليين:

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم		10	0.895**	مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية		28	0.878**
1	0.769**	11	0.883**	19	0.626**	29	0.854**
2	0.774**	12	0.856**	20	0.717**	30	0.857**
3	0.757**	أهداف الرخصة المهنية للمعلم		21	0.665**	معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	
4	0.424**	13	0.856**	22	0.620**	31	0.765**
5	0.629**	14	0.883**	23	0.701**	32	0.754**
6	0.677**	15	0.896**	24	0.548**	33	0.543**
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية		16	0.878**	مواصفات الرخصة المهنية للمعلم		34	0.768**
7	0.615**	17	0.863**	25	0.807**	35	0.758**
8	0.858**	18	0.753**	26	0.829**	36	0.714**
9	0.867**			27	0.879**		

** دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لجميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.424- 0.896)، مما يدل على الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البناء.

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	0.817**
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	0.884**
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	0.890**
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	0.422**
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	0.864**
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	0.711**

** دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة عالية، وقد تراوحت ما بين (0.422- 0.884) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البناء.

*** ثبات الاستبانة:**

تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل وكل محور من محاورها من خلال الرزمة الإحصائية (SPSS) بعد تطبيقها على العينة الاستطلاعية، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول (4)

معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	6	0.88
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	6	0.87
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	6	0.87
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	6	0.93
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	6	0.88
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	6	0.90
الاستبانة ككل	36	0.90

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات الاستبانة ككل (0.90)، وتراوحت معاملات ثبات المحاور ما بين (0.87-0.93)، ويعد ذلك مؤشراً على أن الاستبانة تتسم بدرجة ثبات عالية، ومن ثم يمكن تعميم الاستبانة على عينة الدراسة الأساسية، والوثوق والاطمئنان إلى النتائج التي يتم الحصول عليها. ولتحديد اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لفئات المقياس الثلاثي المستخدم في الإجابة عن عبارات الاستبانة، وتم تصنيف استجابات المعلمين إلى ثلاثة مستويات من خلال الأوزان التالية:

- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (2.34-3) يعني أن اتجاهات المعلمين كبيرة.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (1.67- أقل من 2.33) يعني أن اتجاهات المعلمين متوسطة.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (1.00- 1.66) يعني أن اتجاهات المعلمين ضعيفة.

المعالجات الإحصائية:

تم إدخال البيانات بالحاسب الآلي من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وأجريت المعالجات الإحصائية التالية، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة:

- التكرارات Frequency
- النسبة المئوية Percentage
- المتوسط الحسابي Mean
- الانحراف المعياري Standard Deviation
- تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA
- اختبار شيفيه Scheffe Test

- اختبار "ت" T Test

نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد التحليل الإحصائي للبيانات، باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وهي كالتالي:

النتائج الخاصة بالسؤال الأول:

والذي ينص على: **"ما مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور الأول، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (5)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تفضيل لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم

	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
1	من الضروري حصول المعلمين الجدد على الرخصة المهنية للمعلم.	72.5	18.0	9.6	2.63	0.65	1	كبيرة
2	يجب أن تطبق الرخصة المهنية على كافة المعلمين (المعلمين الجدد والذين على رأس العمل).	59.4	22.0	18.6	2.41	0.78	4	كبيرة
3	أفضل أن تطبق اختبارات الرخصة المهنية للمعلم على كافة معلمي المواد الدراسية.	62.9	20.9	16.2	2.47	0.76	3	كبيرة
4	أرى أن تطبق اختبارات الرخصة المهنية للمعلم فقط على معلمي المواد الأساسية (اللغة العربية/ اللغة الإنجليزية/ العلوم/ الرياضيات).	29.9	24.1	46.0	1.84	0.86	6	متوسطة
5	حصول المعلم على مؤهل علمي عالٍ ليس كافياً لتأهيله للتدريس.	53.9	23.0	23.1	2.31	0.82	5	متوسطة
6	يجب تمييز حامل الرخصة المهنية بامتيازات مادية.	67.8	19.5	12.7	2.55	0.71	2	كبيرة
	المحور ككل				2.37	0.51	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم ككل جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.37)، والانحراف المعياري (0.51)، ويضم هذا المحور (6) عبارات وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (1) "من الضروري حصول المعلمين الجدد على الرخصة المهنية للمعلم" بمتوسط حسابي (2.63). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (6) "يجب تمييز حامل الرخصة المهنية بامتيازات مادية" بمتوسط حسابي (2.55). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (3) "أفضل أن تطبق اختبارات الرخصة المهنية للمعلم على كافة معلمي المواد الدراسية" بمتوسط حسابي (2.47) وجاءت جميعها بدرجة كبيرة. وقد يرجع ذلك لشعور المعلمين أن الترخيص

يستقطب المؤهلين تربوياً وعلمياً وثقافياً، وكذلك إدراكهم لضرورة خضوع المعلمين الجدد لبرامج ودورات تنمية مهنية لتنميتهم مهنياً وتحسين أدائهم حيث إن برامج التدريب الميداني التي تتيحها مؤسسات إعداد المعلمين غير كافية لتأهيل المعلمين للبيئة المدرسية والعمل كمعلم يستطيع القيام بكافة مهامه بشكل متقن، وقد أشار سلوم (2018) إلى أن مهنة التعليم هي الأجدر والأولى بتحويلها إلى مهنة ذات ترخيص وذلك لضمان إعداد أجيال قادرة على قيادة وبناء المستقبل، حيث يشكل المعلم غير الكفء خطراً على حياة طلابه ومستقبلهم، وأشار الكندري والصقعبي (2022) إلى وجود علاقة طردية بين دافعية المعلم للتطوير والتنمية والحوافز المادية.

بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (5) "حصول المعلم على مؤهل علمي عالٍ ليس كافياً لتأهيله للتدريس" بمتوسط حسابي (2.31). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (4) "أرى أن تطبق اختبارات الرخصة المهنية للمعلم فقط على معلمي المواد الأساسية (اللغة العربية/ اللغة الإنجليزية/ العلوم/ الرياضيات)" بمتوسط حسابي (1.84) وجاءت العبارتان بدرجة متوسطة. وتختلف هذه النتيجة جزئياً مع دراسة العوض (2023) في اتخاذ المعلمين اتجاهاً سلبياً تجاه تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، وقد يعود ذلك إلى تباين ومفارقة الظروف الاجتماعية والمادية بين عينة الدراستين، حيث كانت دراسة العوض في المملكة العربية السعودية والدراسة الحالية في دولة الكويت.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: **"ما مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور الثاني، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (6)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية

م	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
7	لم تحظ الرخصة المهنية للمعلم بالاهتمام من قبل المسؤولين.	57.6	34.9	7.5	2.50	0.63	6	كبيرة
8	تسعى الرخصة المهنية للمعلم لوضع معايير الكفاءة والجودة وفق نظام تقييم نظري وعملي.	63.1	27.0	10.0	2.53	0.67	4	كبيرة
9	تهتم الرخصة المهنية للمعلم بحصول المعلم على القدر الكافي بأخلاقيات المهنة.	67.0	22.6	10.4	2.57	0.67	1	كبيرة
10	تنظم الرخصة المهنية للمعلم عمليات التطوير المهني التعليمي بما يضمن كفاية العملية التعليمية وفعاليتها.	66.2	23.7	10.1	2.56	0.67	3	كبيرة
11	تساعد معايير الرخصة المهنية للمعلم مؤسسات إعداد المعلمين على تجديد برامجها وتطويرها.	66.9	23.1	10.0	2.57	0.68	2	كبيرة
12	تعزز الرخصة المهنية للمعلم مكانة المعلم في المجتمع.	65.1	21.2	13.6	2.51	0.72	5	كبيرة
	المحور ككل				2.54	0.56	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية ككل جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.54)، والانحراف المعياري (0.56)، ويضم هذا المحور (6) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (9) "تهتم الرخصة المهنية للمعلم بحصول المعلم على القدر الكافي بأخلاقيات المهنة" بمتوسط حسابي (2.57). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (11) "تساعد معايير الرخصة المهنية للمعلم مؤسسات إعداد المعلمين على تجديد برامجها وتطويرها" بمتوسط حسابي (2.57). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (10) "تنظم الرخصة المهنية للمعلم عمليات التطوير المهني التعليمي بما يضمن كفاية العملية التعليمية وفعاليتها" بمتوسط حسابي (2.56). بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (12) "تعزز الرخصة المهنية للمعلم مكانة المعلم في المجتمع" بمتوسط حسابي (2.51). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (7) "لم تحظ الرخصة المهنية للمعلم بالاهتمام من قبل المسؤولين" بمتوسط حسابي (2.50).

يتضح من النتائج السابقة مدى وعي وشعور المعلمين بأهمية الرخصة المهنية للمعلم التي تسهم في الارتقاء بعملية التعليم وجودتها وذلك باستقطاب أفضل العناصر المؤهلة للعملية التعليمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حسبو (2023) ودراسة المطيري (2017)، حيث توصلت إلى أن المعلم لابد أن يكون مؤهلاً وأن يتمتع بالقدرات والمواهب والإمكانات الشخصية وأن يمتلك القدر الكافي من أخلاقيات المهنة التي تقيد سلوك العاملين فيها وتنظم علاقتهم ببعضهم وبغيرهم من خارج المهنة، ومن ثم فرخصة المعلم تسمو برسالة المهنة وتضمن كفاية وفعالية المعلمين كما تسهم في اختيار الأجود والأفضل لممارستها، والتأكد من أن جميع المعلمين يتمتعون بالمهارات والمعارف والمتطلبات الخاصة بالمهنة، فالرخصة المهنية تسمح للمؤهلين فقط بمزاولتها، وذلك بالاهتمام بداية من معايير القبول في مؤسسات إعداد المعلم وبرامج إعداد تكوينه علمياً ومهنياً وتأهيله لاجتياز اختبارات رخصة مزاولة المهنة، حيث ورد في الترتيب الثاني أن معايير الرخصة تساعد مؤسسات إعداد المعلم على تجديد برامجها وهذا ما يؤكده الكندري والصقعبي (2022) في دراستهما عن أن نوعية المعلم تتوقف بشكل كبير على نوعية ما حصل عليه من إعداد وتدريب، حيث تهتم برامج إعداد المعلم بتأهيل المعلمين لممارسة المهنة بالشكل المطلوب، كما تؤهلهم لاجتياز اختبار الرخصة المهنية إلا أن المعلمين يرون أنه يجب اطلاع مؤسسات إعداد المعلم بالمعايير والأسس التي يحتاجها الطالب المعلم ليكون بعد تخرجه معلم كفء يستطيع القيام بمهامه المهنية ويستطيع اجتياز اختبار الرخصة، وهذا ما أكده حسان وآخرون (2014) في دراستهم من ضرورة وجود نظام مقنن لإعداد وفرز خريجين مؤسسات إعداد المعلم مما يؤدي في النهاية إلى جودة العملية التعليمية. وهذا ما أكده المطيري (2017) من حيث أهمية برامج إعداد المعلم لأنها تحدد نوعية المعلم وكفاياته المهنية والشخصية، وأيضاً تتفق هذه النتيجة مع ماورد في دراسة حسبو (2023) بأن مؤسسات إعداد المعلم تعاني من قصور في برامج التأهيل والتدريب العملي، حيث إن الخريجين ليس لديهم الكفاءة وليس لديهم طريقة ولا مادة.

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث:

والذي ينص على: **"ما أهداف الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور الثالث، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (7)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهداف الرخصة المهنية للمعلم

م	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
13	ترتقي الرخصة المهنية للمعلم بمستوى الممارسات المهنية إلى مستوى الاحتراف.	62.4	26.4	11.2	2.51	0.69	4	كبيرة
14	تقدم نتيجة اختبار الرخصة المهنية للمعلم تغذية راجعة عن أداء ومستوى المعلم.	63.2	25.1	11.7	2.50	0.70	5	كبيرة
15	تسهم الرخصة المهنية للمعلم في تحسين جودة العملية التعليمية.	65.9	22.8	11.3	2.55	0.69	3	كبيرة
16	جذب أفضل العناصر للالتحاق بمهنة التعليم.	67.0	22.5	10.4	2.57	0.67	2	كبيرة
17	وضع ضوابط لممارسة المهنة في إطار يتسم بالديموقراطية والفاعلية.	68.4	22.5	9.2	2.59	0.65	1	كبيرة
18	وضع إجراءات إدارية لاستبعاد المعلمين غير الأكفاء.	58.2	29.1	12.7	2.46	0.71	6	كبيرة
	المحور ككل				2.53	0.58	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول أهداف الرخصة المهنية للمعلم ككل جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.53)، والانحراف المعياري (0.58)، ويضم هذا المحور (6) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (17) "وضع ضوابط لممارسة المهنة في إطار يتسم بالديموقراطية والفاعلية" بمتوسط حسابي (2.59). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (16) "جذب أفضل العناصر للالتحاق بمهنة التعليم" بمتوسط حسابي (2.57). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (15) "تسهم الرخصة المهنية للمعلم في تحسين جودة العملية التعليمية" بمتوسط حسابي (2.55). بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (14) "تقدم نتيجة اختبار الرخصة المهنية للمعلم تغذية راجعة عن أداء ومستوى المعلم" بمتوسط حسابي (2.50). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (18) "وضع إجراءات إدارية لاستبعاد المعلمين غير الأكفاء" بمتوسط حسابي (2.46). وتعكس هذه النتيجة مدى إدراك المعلمين ضرورة وجود ضوابط للتعليم تضمن توافر المعارف والمهارات اللازمة للمعلمين لتقديم نوعية تعليم عالٍ الجودة وتحقق الاحترام والثقة وتحمي مكانة مهنة التعليم في المجتمع، كما تضمن معايير أداء موحدة لممارسين المهنة، وتسهم في تحسين الممارسات التعليمية وتشجع المعلمين على التطوير المستمر لمهاراتهم وكفاءتهم مما يضمن جودة العملية التعليمية وحماية حقوق الطلبة والمعلمين على حد سواء، وهذا يسهم في تطوير وارتقاء المهنة بما يعود بالنفع

على المجتمع ككل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حلمي (2023) ودراسة حسان وآخرين (2014) في ضرورة وضع ضوابط ومعايير تحددها الجهات المسؤولة عن منح الرخص المهنية للمعلمين، كما اتفق المعلمون على أن اختبارات الرخصة المهنية تسعى لجذب أفضل العناصر للالتحاق بالمهنة ، وكذلك تتفق مع دراسة حسبو (2023) والمطيري (2017) في أنها تهدف إلى استقطاب العناصر الجيدة والمؤهله المناسبة لممارسة المهنة.

ونجد في الترتيب الأخير جاء وضع إجراءات إدارية لاستبعاد المعلمين غير الأكفاء، وقد يرجع ذلك كما ذكر السبيعي (2007) إلى طبيعة الثقافة العربية السائدة فيما يتعلق بمقاومتها للتغيير خاصة عندما يتعلق الوضع بفصل المعلم من عمله، وقد يعزي ذلك لعدم رغبة المعلمين في تطوير مهاراتهم ومراجعة معلوماتهم حيث يعزف الكثير عن الاطلاع على المستجدات التربوية والاهتمام بالنمو المهني الأمر الذي يتطلبه الحصول على الرخصة المهنية وتجديدها، مما سبب الخوف والقلق من استبعاد المعلمين غير الكفء وهذه النتيجة تختلف جزئياً مع دراسة المطيري (2017) الذي يرى أن الرخصة المهنية عبارة عن ضمان وظيفي للمعلم.

ومما سبق يمكننا القول إنه لايمكن تمهين التعليم إلا بوضع ضوابط ومحددات واضحة لمزاولة المهنة تتسم بالديمقراطية والفاعلية، وتستند إلى معارف نظرية وعملية وتطبيقية تضمن استمرار تعلم وتفاعل المعلم مع التقنيات والتطورات التربوية وطرق التدريس والتقويم والتفاعل الصفي المتجددة دائما ليستطيع القيام بدوره على أكمل وجه، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط إنما تدفع المعلم دائماً للابتكار في مهنته للوصول إلى جودة حقيقية للعملية التعليمية. ومن هنا يجب الإشارة إلى أنه قد حان الوقت لإقرار الترخيص المهني للمعلمين حيث يعد ركيزة أساسية لإصلاح وإحداث تغيير في العملية التعليمية والتربوية باعتباره ينتقي ويرتقي وينمي المعلم معنوياً وثقافياً وعلمياً لأنه المحور الرئيسي والمحرك الأساسي للعملية التربوية.

النتائج الخاصة بالسؤال الرابع:

والذي ينص على: **"ما مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور الرابع، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (8)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية

م	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
19	أعتقد أن اختبار الرخصة المهنية للمعلم لا يقيس الأداء الفعلي للمعلم داخل الفصل.	50.7	35.0	14.3	2.36	0.72	1	كبيرة
20	أشعر بالخوف والرهبة من عدم اجتياز اختبار الرخصة المهنية.	25.8	38.4	35.7	1.90	0.78	5	متوسطة
21	يعد المؤهل العالي كافٍ لمزاولة مهنة التعليم.	35.0	32.7	32.3	2.03	0.82	4	متوسطة
22	لدي من الخبرة ما يكفي للاستغناء عن الحصول على الرخصة المهنية للمعلم.	50.3	34.6	15.1	2.35	0.73	2	كبيرة
23	أشعر بالخوف على استقراري الوظيفي.	27.5	35.4	37.1	1.89	0.80	6	متوسطة
24	أشعر بأن الرخصة المهنية للمعلم تتطلب كفاءة علمية عالية.	39.6	38.5	21.8	2.18	0.76	3	متوسطة
	المحور ككل				2.12	0.50	-	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية ككل جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.12)، والانحراف المعياري (0.50)، ويضم هذا المحور (6) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (19) "أعتقد أن اختبار الرخصة المهنية للمعلم لا يقيس الأداء الفعلي للمعلم داخل الفصل" بمتوسط حسابي (2.36) وبدرجة كبيرة. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (22) "لدي من الخبرة ما يكفي للاستغناء عن الحصول على الرخصة المهنية للمعلم" بمتوسط حسابي (2.35) وبدرجة كبيرة أيضاً. وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (21) " يعد المؤهل العالي كافٍ لمزاولة مهنة التعليم" بمتوسط حسابي (2.03) وبدرجة متوسطة. وجاء في الترتيب الرابع العبارة رقم (24) "أشعر بأن الرخصة المهنية للمعلم تتطلب كفاءة علمية عالية" بمتوسط حسابي (2.18) وبدرجة متوسطة. بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (20) "أشعر بالخوف والرهبة من عدم اجتياز اختبار الرخصة المهنية" بمتوسط حسابي (1.90). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (23) "أشعر بالخوف على استقراري الوظيفي" بمتوسط حسابي (1.89) وجاءت العبارتان بدرجة متوسطة.

وتعكس هذه النتيجة ارتياح أفراد العينة لتطبيق اختبارات الرخصة المهنية للمعلم، حيث جاءت جميع الجمل بموافقة متوسطة فيما عدا اعتقاد أفراد العينة أن الرخصة لا تقيس الأداء الفعلي للمعلم داخل الفصل الدراسي فقد جاءت بموافقة كبيرة، وهذا يتفق مع دراسة العوض (2023)، ودراسة الغفيلي (2023)، والمطيري (2017)، حيث ذكروا أن اختبار الرخصة المهنية لا يقيس الأداء الفعلي للمعلم داخل الصف لأنها لا تهتم بالقدرات العليا ومهارات التفكير العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الكنعان (2021)، من أن المعلمين يشعرون بصعوبة في اجتياز اختبار الرخصة المهنية للمعلم فهو يعد مصدر قلق لهم، حيث يشعرون بالخوف من عدم القدرة على اجتيازه كما أنهم ينظرون إليه على أنه غير مهم.

وقد يرجع عدم ارتياح بعض أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية إلى زيادة الأنصبة التدريسية والأعباء الإدارية مما يؤدي إلى انشغال المعلم بتلبية متطلبات الرخصة المهنية، وكذلك قد يرجع إلى ظن المعلمين أنها مكلفة مادياً لأنها تفرض رسوم لأداء الاختبار بالإضافة إلى رسوم أنشطة التطوير المهني، كما أن بعض المعلمين يظنون أن اختبارات الرخصة المهنية مجرد أداة للفرز والتصنيف أكثر من كونها أداة للتطوير وأنها تسعى إلى التخلص من المعلمين القدامى واستبدالهم بالمعلمين حديثي التخرج الغثبر (2020)، ويتفق هذا الرأي مع استجابات العينة.

النتائج الخاصة بالسؤال الخامس:

والذي ينص على: **"ما مواصفات الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور الخامس، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (9)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مواصفات الرخصة المهنية للمعلم

م	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
25	تقيس الرخصة المهنية للمعلم مدى إلمامه بالثقافة العامة.	51.5	34.6	13.8	2.38	0.72	6	كبيرة
26	تقيس الرخصة المهنية للمعلمين مدى استخدامهم للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم.	54.5	32.1	13.4	2.41	0.71	4	كبيرة
27	تضمن الرخصة المهنية للمعلم التطبيق العملي للمعايير المهنية في مجال التخصصات التعليمية المختلفة.	55.5	33.2	11.3	2.44	0.69	2	كبيرة
28	توفر الرخصة المهنية للمعلم قاعدة معرفية للتكيف مع متطلبات المهنة.	57.9	30.6	11.4	2.46	0.69	1	كبيرة
29	تفعل الرخصة المهنية للمعلم أدوار المعلم المختلفة داخل المدرسة وخارجها.	54.2	31.7	14.1	2.40	0.72	5	كبيرة
30	تثري الرخصة المهنية للمعلم أدوات التقييم الذاتي.	55.3	32.6	12.1	2.43	0.70	3	كبيرة
	المحور ككل				2.42	0.60	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مواصفات الرخصة المهنية للمعلم ككل جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.42)، والانحراف المعياري (0.60)، ويضم هذا المحور (6) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (28) "توفر الرخصة المهنية للمعلم قاعدة معرفية للتكيف مع متطلبات المهنة" بمتوسط حسابي (2.46). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (27) "تضمن الرخصة المهنية للمعلم التطبيق العملي

للمعايير المهنية في مجال التخصصات التعليمية المختلفة" بمتوسط حسابي (2.44). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (30) "تثري الرخصة المهنية للمعلم أدوات التقييم الذاتي" بمتوسط حسابي (2.43).

بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (29) "تفعل الرخصة المهنية للمعلم أدوار المعلم المختلفة داخل المدرسة وخارجها" بمتوسط حسابي (2.40). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (25) "تقيس الرخصة المهنية للمعلم مدى إلمامه بالثقافة العامة" بمتوسط حسابي (2.38).

من الجدول السابق يتضح أن لدى أفراد العينة موافقة كبيرة على مواصفات الرخصة المهنية حيث جاء في أول الترتيب أن الرخصة المهنية توفر للمعلم قاعدة معرفية للتكيف مع متطلبات المهنة، وتعزي تلك النتيجة إلى مدى قناعة المعلمين بأن اختبارات الرخصة المهنية تحفزهم على اكتساب المعارف اللازمة للتدريس وتطويرها بشكل مستمر حتى يستطيعون الحصول على الرخصة وتجديدها، وهذا ما أشار إليه غنيم (2019) من ضرورة تمكين وتمهين المعلم من خلال زيادة فاعليته في أداء مهامه ووضع معايير لممارساته في مجالات التخطيط والتدريس والتعلم وإدارة الفصل والتقويم وكافة الجوانب المهنية في عملية التعليم، كما يجب أن يتمتع المعلم بمعتقدات تربوية وقدرات تمكنه من الأداء الجيد ليحقق أهداف التعليم وهذا ما تحث عليه معايير الرخصة المهنية.

وتتفق آراء العينة مع رأي المطيري (2017) في أن الرخصة أداة لمعرفة المعلم المسموح له بامتهان التدريس من غيره عن طريق التعرف على معارفه ومهاراته، التي تختلف عن الشهادة التي تعد وسيلة لضمان أن المعلم لديه القدر الكافي من المعارف والأسس المعرفية اللازمة للتدريس والتي يمكن الاعتماد عليها ويحتاجها في سياقات تعليمية تربوية مختلفة، وهذا ما أكده عبد العزيز (2020) من أن الرخصة تسعى لتمكين المعلم من قدراته ومهاراته الفعلية لأنه سيهتم في المقام الأول بتنمية قدراته بما يضمن له كفاءة أداءه المهني وليس مجرد حصوله على شهادة جامعية.

النتائج الخاصة بالسؤال السادس:

والذي ينص على: **"ما معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟"**

تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات المحور السادس، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (10)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم

م	العبارة	أوافق %	محايد %	لا اوافق %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفقاً للمتوسط	التقدير
31	لا توجد مؤسسات تدريبية تعنى بالتأهيل المهني للمعلم لإكسابه الكفاءات المهنية المطلوبة.	60.7	29.5	9.8	2.51	0.67	1	كبيرة
32	لا توجد معايير محددة لبرامج الإنماء المهني.	58.2	31.8	10.0	2.48	0.67	2	كبيرة
33	اختبار الرخصة المهنية يمثل عقبة في اختيار التدريس كمهنة.	39.9	37.1	23.0	2.17	0.78	6	متوسطة
34	غياب مفهوم تمهين التدريس لدى بعض المعلمين.	54.6	36.6	8.8	2.46	0.65	3	كبيرة
35	ضعف مهارات البحث والنقد لدى المعلمين.	48.0	36.6	15.3	2.33	0.73	5	متوسطة
36	ضعف التدريب الميداني للمعلمين قبل الخدمة.	55.3	28.6	16.1	2.39	0.75	4	كبيرة
	المحور ككل				2.39	0.50	-	كبيرة

يلاحظ من الجدول السابق أن معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم ككل جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (2.39)، والانحراف المعياري (0.50)، ويضم هذا المحور (6) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (31) "لا توجد مؤسسات تدريبية تعنى بالتأهيل المهني للمعلم لإكسابه الكفاءات المهنية المطلوبة" بمتوسط حسابي (2.51). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (32) "لا توجد معايير محددة لبرامج الإنماء المهني" بمتوسط حسابي (2.48). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (34) "غياب مفهوم تمهين التدريس لدى بعض المعلمين" بمتوسط حسابي (2.46). وجاء في الترتيب الرابع العبارة رقم (36) "ضعف التدريب الميداني للمعلمين قبل الخدمة" بمتوسط حسابي (2.39) وجاءت جميعها بدرجة كبيرة. بينما جاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (35) "ضعف مهارات البحث والنقد لدى المعلمين" بمتوسط حسابي (2.33). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (33) "اختبار الرخصة المهنية يمثل عقبة في اختيار التدريس كمهنة" بمتوسط حسابي (2.17) وجاءت العبارتان بدرجة متوسطة.

وتشير هذه النتائج إلى وجود بعض الفجوات في إعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة، حيث أشار المعلمون إلى عدم وجود مؤسسات تدريبية تعنى بالتأهيل المهني للمعلم وإكسابه الكفاءات المهنية المطلوبة وعدم وجود معايير محددة لبرامج الإنماء المهني لهم وكانت بدرجة كبيرة، وهذا يتفق مع دراسة الوادعي وآل سفران (2021) حيث توصلا إلى وجود قصور في برامج التدريب المقدمة للمعلمين من قبل مراكز التطوير المهني التعليمي. وأشار الكندري وفرج (2001) إلى ضرورة إصلاح وتطوير برامج إعداد المعلم، والاهتمام ببرامج وأساليب تدريب المعلمين أثناء الخدمة والسعي لرفع كفاءتهم للوفاء بمتطلبات أدوارهم المتغيرة والمتجددة، حيث إن إعداد المعلمين قبل الخدمة لم يعد كافياً لتزويد المعلمين بكل ما يحتاجونه من معارف ومهارات واتجاهات مما يؤكد على ضرورة التربية المستمرة للمعلم طيلة ممارسته للمهنة ليصقل مهاراته وخبراته التدريسية بهدف تمهين التعليم وتحسين فاعلية العملية التعليمية.

وذكر السبعي (2016) أن هناك فجوة بين ما يقدم من محتوى معرفي وخبرات تربوية ومهارات تعليمية من خلال برامج إعداد المعلم ومتطلبات المرحلة الحالية، حيث إن تنفيذ تلك البرامج بعيداً عن متطلبات الميدان التربوي ولا تتناسب مع المستجدات الحديثة والاتجاهات العالمية المعاصرة، فالأداء الجديد للمعلم يجب أن يتمحور حول تمكينه من تقديم النوعية التعليمية الجيدة التي تستوجب إكساب الطلبة المهارات التي تعينهم على التعامل الفعال مع تحديات المجتمع، لذلك كان من الضروري الالتفات إلى تربية المعلم وتكوينه كأولوية قصوى في مبادرة للإصلاح التعليمي.

النتائج الخاصة بالسؤال السابع:

والذي ينص على: **"هل توجد فروق إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم تعزى لمتغيرات (النوع، الجنسية، المرحلة، الخبرة، المنطقة التعليمية)"؟**

تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة وتحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) واختبار شيفيه (Scheffe)، ورصدت النتائج في الجداول التالية:

أ- الفروق وفقاً لمتغير النوع:

جدول (11)

نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير النوع

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	ذكر	1756	2.32	0.50	4296	2.755	0.006
	أنثى	2542	2.38	0.51			
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	ذكر	1756	2.51	0.56	4296	1.781	0.073
	أنثى	2542	2.55	0.56			
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	ذكر	1756	2.51	0.58	4296	0.980	0.327
	أنثى	2542	2.54	0.59			
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	ذكر	1756	2.04	0.46	4296	4.734	0.0001
	أنثى	2542	2.14	0.50			
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	ذكر	1756	2.42	0.59	4296	0.172	0.864
	أنثى	2542	2.42	0.60			
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	ذكر	1756	2.39	0.48	4296	0.264	0.791
	أنثى	2542	2.39	0.51			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، ومدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث، حيث بلغت قيم "ت" المحسوبة (2.755)، (4.734) بنفس الترتيب ومستوى دلالتها أصغر من (0.05). كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التالية:

(مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية، أهداف الرخصة المهنية للمعلم، مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم) تعزى لمتغير النوع، حيث تراوحت قيم "ت" المحسوبة ما بين (0.172)، (1.781) ومستوى دلالتها أكبر من (0.05).

ب- الفروق وفقاً لمتغير الجنسية:

جدول (12)

نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير الجنسية

المحور	الجنسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	كويتي	2995	2.40	0.51	4296	6.378	0.0001
	غير كويتي	1303	2.29	0.49			
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	كويتي	2995	2.57	0.57	4296	4.782	0.0001
	غير كويتي	1303	2.48	0.53			
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	كويتي	2995	2.56	0.59	4296	4.488	0.0001
	غير كويتي	1303	2.47	0.57			
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	كويتي	2995	2.11	0.52	4296	2.286	0.022
	غير كويتي	1303	2.15	0.43			
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	كويتي	2995	2.44	0.61	4296	3.863	0.0001
	غير كويتي	1303	2.37	0.58			
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	كويتي	2995	2.40	0.51	4296	2.863	0.004
	غير كويتي	1303	2.36	0.48			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التالية: (مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية، أهداف الرخصة المهنية للمعلم، مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم) تعزى لمتغير الجنسية لصالح كويتي، ووجود فروق حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية لصالح غير كويتي، حيث تراوحت قيم "ت" المحسوبه ما بين (2.286)، (6.378) ومستوى دلالتها أصغر من (0.05).

ج- الفروق وفقاً لمتغير المرحلة التعليمية:

جدول (13)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير المرحلة التعليمية

المحور	المرحلة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	ابتدائي	1665	2.37	0.51
	متوسط	1360	2.37	0.50
	ثانوي	1273	2.37	0.50
	مجموع	4298	2.37	0.51
مدى شعور المعلمين بأهمية	ابتدائي	1665	2.54	0.57

تطبيق الرخصة المهنية	متوسط	1360	2.54	0.56
	ثانوي	1273	2.54	0.55
	مجموع	4298	2.54	0.56
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	ابتدائي	1665	2.53	0.59
	متوسط	1360	2.53	0.59
	ثانوي	1273	2.53	0.58
	مجموع	4298	2.53	0.58
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	ابتدائي	1665	2.16	0.51
	متوسط	1360	2.11	0.49
	ثانوي	1273	2.09	0.48
	مجموع	4298	2.12	0.50
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	ابتدائي	1665	2.42	0.60
	متوسط	1360	2.41	0.61
	ثانوي	1273	2.43	0.59
	مجموع	4298	2.42	0.60
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	ابتدائي	1665	2.39	0.52
	متوسط	1360	2.39	0.51
	ثانوي	1273	2.39	0.49
	مجموع	4298	2.39	0.50

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع المحاور وفقاً لمتغير المرحلة التعليمية، وللتعرف على دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول (14)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير المرحلة التعليمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	0.002	2	0.001	0.005	0.885
	داخل المجموعات	1102.81	4295	0.26		
	الكلى	1102.81	4297			
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	0.026	2	0.01	0.041	0.858
	داخل المجموعات	1343.76	4295	0.31		
	الكلى	1343.79	4297			
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	0.027	2	0.01	0.039	0.862
	داخل المجموعات	1468.61	4295	0.34		
	الكلى	1468.64	4297			
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	3.57	2	1.78	7.233	0.001
	داخل المجموعات	1058.65	4295	0.25		
	الكلى	1062.21	4297			
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	0.109	2	0.06	0.152	0.859
	داخل المجموعات	1543.15	4295	0.36		
	الكلى	1543.26	4297			
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	0.029	2	0.02	0.058	0.844
	داخل المجموعات	1090.72	4295	0.25		
	الكلى	1090.75	4297			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التالية: (مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية، أهداف الرخصة المهنية للمعلم، مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم) تعزى لمتغير المرحلة التعليمية، حيث تراوحت قيم "ف" المحسوبة ما بين (0.005)، (0.152)، ومستوى دلالتها أكبر من (0.05). بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية تعزى لمتغير المرحلة التعليمية، حيث بلغت قيمة "ف" (7.233)، ومستوى دلالتها أصغر من (0.05). ولتحديد دلالات الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe Test)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلة الابتدائية وكلٍ من: المرحلة المتوسطة، المرحلة الثانوية حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية لصالح المرحلة الابتدائية.

د- الفروق وفقاً لمتغير الخبرة:

جدول (15)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير الخبرة

المحور	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.33	0.51
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.37	0.54
	10 سنوات فأكثر	2366	2.38	0.49
	مجموع	4298	2.37	0.51
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.52	0.56
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.51	0.60
	10 سنوات فأكثر	2366	2.56	0.54
	مجموع	4298	2.54	0.56
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.49	0.58
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.49	0.61
	10 سنوات فأكثر	2366	2.56	0.57
	مجموع	4298	2.53	0.58
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.17	0.48
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.13	0.51
	10 سنوات فأكثر	2366	2.10	0.50
	مجموع	4298	2.12	0.50
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.39	0.59
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.38	0.61
	10 سنوات فأكثر	2366	2.45	0.60
	مجموع	4298	2.42	0.60
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	1- أقل من 5 سنوات	1059	2.35	0.52
	5- أقل من 10 سنوات	873	2.36	0.51
	10 سنوات فأكثر	2366	2.42	0.49
	مجموع	4298	2.39	0.50

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع المحاور وفقاً لمتغير الخبرة، وللتعرف على دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول (16)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	1.95	2	0.98	3.808	0.022
	داخل المجموعات	1100.86	4295	0.26		
	الكلى	1102.81	4297			
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	2.08	2	1.04	3.328	0.036
	داخل المجموعات	1341.71	4295	0.31		
	الكلى	1343.79	4297			
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	5.90	2	2.95	8.667	0.0001
	داخل المجموعات	1462.73	4295	0.34		
	الكلى	1468.64	4297			
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	3.96	2	1.98	8.044	0.0001
	داخل المجموعات	1058.25	4295	0.25		
	الكلى	1062.21	4297			
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	5.18	2	2.59	7.233	0.001
	داخل المجموعات	1538.08	4295	0.36		
	الكلى	1543.26	4297			
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	4.83	2	2.42	9.559	0.0001
	داخل المجموعات	1085.91	4295	0.25		
	الكلى	1090.75	4297			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع المحاور (مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية، أهداف الرخصة المهنية للمعلم، مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية، مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم) تعزى لمتغير الخبرة، حيث تراوحت قيم "ف" المحسوبه ما بين (3.328)، (9.559)، ومستوى دلالتها أصغر من (0.05). ولتحديد دلالات الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe Test)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر) و(1- أقل من 5 سنوات) حول جميع المحاور لصالح ذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر). ووجود فروق بين ذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر) و(5- أقل من 10 سنوات) حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم لصالح ذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر).

هـ- الفروق وفقاً لمتغير المنطقة التعليمية:

جدول (17)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير المنطقة التعليمية

المحور	المنطقة التعليمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	العاصمة	562	2.44	0.41
	حولي	739	2.40	0.47
	الفروانية	930	2.33	0.53
	الجهراء	758	2.36	0.49
	مبارك الكبير	456	2.41	0.49
	الأحمدي	853	2.34	0.55
	مجموع	4298	2.37	0.51
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	العاصمة	562	2.61	0.47
	حولي	739	2.60	0.49
	الفروانية	930	2.51	0.58
	الجهراء	758	2.54	0.56
	مبارك الكبير	456	2.55	0.55
	الأحمدي	853	2.50	0.61
	مجموع	4298	2.54	0.56
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	العاصمة	562	2.60	0.51
	حولي	739	2.58	0.53
	الفروانية	930	2.50	0.60
	الجهراء	758	2.52	0.60
	مبارك الكبير	456	2.56	0.57
	الأحمدي	853	2.50	0.62
	مجموع	4298	2.53	0.58
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	العاصمة	562	2.10	0.48
	حولي	739	2.13	0.47
	الفروانية	930	2.13	0.50
	الجهراء	758	2.15	0.48
	مبارك الكبير	456	2.10	0.51
	الأحمدي	853	2.10	0.52
	مجموع	4298	2.12	0.50
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	العاصمة	562	2.49	0.54
	حولي	739	2.47	0.54
	الفروانية	930	2.40	0.62
	الجهراء	758	2.42	0.61
	مبارك الكبير	456	2.43	0.59
	الأحمدي	853	2.38	0.63
	مجموع	4298	2.42	0.60
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	العاصمة	562	2.42	0.47
	حولي	739	2.42	0.46
	الفروانية	930	2.38	0.50
	الجهراء	758	2.39	0.51
	مبارك الكبير	456	2.43	0.49
	الأحمدي	853	2.35	0.54
	مجموع	4298	2.39	0.50

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع المحاور وفقاً لمتغير المنطقة التعليمية، وللتعرف على دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول (18)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول الرخصة المهنية للمعلم وفقاً لمتغير المنطقة التعليمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مدى تفضيل أفراد العينة لتطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	5.94	5	1.19	4.647	0.0001
	داخل المجموعات	1096.88	4292	0.26		
	الكلى	1102.81	4297			
مدى شعور المعلمين بأهمية تطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	6.72	5	1.34	4.313	0.002
	داخل المجموعات	1337.07	4292	0.31		
	الكلى	1343.79	4297			
أهداف الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	5.98	5	1.20	3.508	0.004
	داخل المجموعات	1462.66	4292	0.34		
	الكلى	1468.64	4297			
مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية	بين المجموعات	1.64	5	0.33	1.327	0.249
	داخل المجموعات	1060.57	4292	0.25		
	الكلى	1062.21	4297			
مواصفات الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	5.49	5	1.10	4.064	0.009
	داخل المجموعات	1537.77	4292	0.36		
	الكلى	1543.26	4297			
معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم	بين المجموعات	3.29	5	0.66	2.600	0.024
	داخل المجموعات	1087.45	4292	0.25		
	الكلى	1090.75	4297			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبه (1.327)، ومستوى دلالتها أكبر من (0.05). كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة بجميع المحاور التالية: (مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، أهداف الرخصة المهنية للمعلم، مدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية، مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم) تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، حيث تراوحت قيم "ف" المحسوبة ما بين (2.600)، (4.647)، ومستوى دلالتها أصغر من (0.05). ولتحديد دلالات الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe Test)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقة العاصمة التعليمية وكلٍ من: الفروانية، الجهراء، والأحمدي حول مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، وأهداف الرخصة المهنية للمعلم، ومدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية لصالح منطقة العاصمة،

ووجود فروق بين منطقة حولي التعليمية وكلٍ من: الأحمدي، الفروانية حول مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، وأهداف الرخصة المهنية للمعلم، ومدى شعور المعلمين بعدم الارتياح بتطبيق الرخصة المهنية لصالح منطقة حولي، ووجود فروق بين منطقة مبارك الكبير وكلٍ من: الفروانية، الأحمدي حول مدى تفضيل تطبيق الرخصة المهنية للمعلم لصالح منطقة مبارك الكبير. ووجود فروق بين منطقة العاصمة التعليمية وكلٍ من: الفروانية، الأحمدي حول مواصفات الرخصة المهنية للمعلم لصالح منطقة العاصمة، ووجود فروق بين منطقة حولي التعليمية والأحمدي حول مواصفات الرخصة المهنية للمعلم، ومعوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم لصالح منطقة حولي، ووجود فروق بين منطقة العاصمة التعليمية والأحمدي حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم لصالح منطقة العاصمة، ووجود فروق بين منطقة مبارك الكبير التعليمية والأحمدي حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم لصالح منطقة مبارك الكبير.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تطبيق نظام الرخصة المهنية للمعلم نظراً لدورها المهم في التنمية المهنية للمعلمين.
- إنشاء مؤسسات تدريبية متخصصة للتأهيل المهني للمعلم لإكسابه الكفاءات المهنية المطلوبة ومعالجة نقاط الضعف لديه.
- تقديم ورش عمل وندوات للمعلمين والموجهين لنشر الوعي حول مفهوم تمهين التدريس وأهميته ومتطلباته.
- ضرورة الاهتمام ببرامج إعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- الإيعاز إلى مؤسسات إعداد المعلم بإعادة النظر في برامج إعداد المعلم بما يتوافق مع مستجدات العصر وبرامج التربية والتعليم الحديثة.
- الإيعاز إلى مؤسسات إعداد المعلم بضرورة النظر في برامج التدريب الميداني للطالب المعلم، حيث يفضل أن يبدأ التدريب الميداني من السنة الدراسية الثانية وليس من السنة الدراسية الأخيرة.
- تصميم وتقديم دورات لتنمية مهارات البحث والنقد لدى المعلمين.
- تمييز المعلمين المرخصين مادياً ومعنوياً لضمان نجاح نظام الترخيص، حيث يتطلب الأمر مجهوداً إضافياً من المعلم لتطوير كفاءته باستمرار ليستطيع تجديد الرخصة.
- يجب وضع الأداء الفعلي للمعلم داخل الصف في الحسبان عند تصميم اختبارات الترخيص (أن يجمع الاختبار بين التنظير والتطبيق العملي).
- إلزام المعلمين بالمشاركة في برامج تدريبية وتنمية مهنية مستمرة لتجديد الرخصة.
- ربط التطور المهني بفرص الترقي والتقدم الوظيفي للمعلمين.

- تعزيز الاعتراف الاجتماعي والمكانة المهنية للمعلمين في المجتمع عن طريق إطلاق حملات توعوية لتعزيز صورة المعلم المحترف في المجتمع، مع ربط الرخصة بالحصول على امتيازات وتسهيلات اجتماعية وثقافية.
- إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة ومسؤولة عن إصدار الرخصة ومراقبة التزام المعلمين بها.

البحوث المقترحة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يمكن إجراء الدراسات والبحوث التالية:

- إجراء دراسات وبحوث حول آلية تطبيق الرخصة المهنية للمعلم.
- إجراء دراسات وبحوث حول معوقات تطبيق الرخصة المهنية للمعلم وطرق التغلب عليها.

قائمة المراجع:

أبو سردانة، عماد أحمد إبراهيم كامل. (2017). فاعلية برنامج التطوير المهني المستمر للمعلم القائم على المدرسة في تحسين الممارسات الصفية للمعلمين في مدارس وكالة غوث في الأردن. *رسالة ماجستير*، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط.

أحمد، عبد الرحمن الهادي. (2018). واقع تمهين التعليم عالمياً في ضوء بعض التجارب المعاصرة. *مجلة القراءة والمعرفة*، (203)، 135-158.

إسماعيل، هبة صبحي جلال. (2022). الترخيص لمزاولة مهنة التدريس: الواقع والمأمول. *مجلة الدراسات التربوية والإنسانية*، كلية التربية، جامعة دمنهور، 14(4)، 101-174.

الأنصاري، سامر محمد. (2019). إعداد المعلم وتطوره مهنياً في ضوء بعض الخبرات العالمية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (14)، 233- 255.

الهيجي، عبد العزيز عبد الله. (2015). استشراف متطلبات التطبيق لرخصة مزاولة مهنة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء التربويين. *رسالة ماجستير*، جامعة القصيم.

الحربي، سلطان بن علي بن خلف؛ المنيع، منيع بن عبد العزيز. (2015). تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (61)، 193-237.

حسان، حسن محمد؛ صالح، عادل منصور؛ حامد، غادة صبري. (2014). شروط ومتطلبات الترخيص للعمل بمهنة التعليم: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية. *مجلة بحوث التربية النوعية*، جامعة المنصورة، (36)، 37-59.

حسبو، إبراهيم محمد علي. (2023). كليات التربية بين رصد الواقع والمأمول مهنة التعليم في السودان من وجهة نظر الموجهين الفنيين بمراحل التعليم العام (دراسة نوعية). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة*، 4(4)، 153-172.

حلمي، محمود عبد الكريم. (2023). معايير منح الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس*، 38(1)، 475- 538.

الزهراني، أميرة سعد. (2022). دور الرخصة المهنية في تطوير أداء المعلم من وجهة نظر معلمات العلوم بمدينة مكة المكرمة. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، (21)، 509-532.

السبحي، عبد الحي. (2016). *التدريب التربوي*. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

السبيعي، عبيد بن عبد الله. (2007). *الترخيص لمزاولة مهنة التعليم: يطبق في عدد من الدول المتقدمة محاولات خجولة لتطبيقه في الدول العربية*. وزارة التعليم، السعودية.

الشهراني، عبد الله فلاح محمد؛ حمدي، ريم إبراهيم عبد الله. (2021). إسهام الرخصة المهنية في تمهين التعليم لدى معلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ، 3(104)، 405-449.

عبد العزيز، هاشم فتح الله عبد الرحمن. (2020). الترخيص لمزاولة مهنة التعليم: اتجاهاته، معاييره، متطلباته، أساليب تنفيذه. *مجلة إبداعات تربوية (رابطة التربويين العرب)*، (14)، 9-31.

العتيبي، وضحى بنت محمد هلال؛ الأحمدي، سعاد بنت مساعد؛ الشمري، عفاف بنت عليوي بن سعد. (2022). إعداد وتنمية المعلم في المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا" سنغافورة، كوريا الجنوبية، اليابان": دراسة مقارنة. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (74)، 297-352.

العوض، خالد عبد الرحمن. (2023). اتجاهات المعلمين نحو اختبارات الرخصة المهنية والبدائل المتاحة في تقويم المعلم. *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، كلية الآداب، جامعة ذمار، 5(3)، 48:72.

غانم، تفيدة سيد أحمد. (2011). *رخصة المعلم: معايير مقترحة*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

الغفيلي، عبد الله بن جديع. (2023). دور رخصة المعلم في التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات في محافظة المجمعة. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، (106)، 845- 873.

غنيم، إبراهيم أحمد. (2019). المعلم العربي بين التكوين والتمهين والتمكين. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، 2(2)، 51- 56.

فرج، مصطفى أحمد نجيب؛ صالح، نعمات عبد الناصر أحمد؛ فرغلي، أسماء صلاح محمد. (2021). تطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين في ضوء معايير الترخيص المهني. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، كلية التربية، جامعة أسيوط، 3(4)، 194: 219.

الكندري، جاسم يوسف؛ الصقعبي، بدور خالد. (2022). تصور مستقبلي لتفعيل معايير تمهين التعليم بدولة الكويت. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*، كلية التربية،جامعة حلوان، نوفمبر، 28، 29: 66.

الكندري، جاسم يوسف؛ فرج، هاني عبد الستار. (2001). الترخيص لممارسة مهنة التعليم" رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي". **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة الكويت، 15(58)، 13- 54.

الكنعان، هدى بنت محمد. (2021). التحديات التي تواجه معلمة العلوم في الحصول على الرخصة المهنية. *مجلة العلوم التربوية*، 29(3)، 1- 41.

المركز الوطني لتطوير التعليم. (د. ت). مشروع رخصة المعلم. الكويت: المركز الوطني لتطوير التعليم.

المطيري، طلال سعد. (2017). آراء المعلمين تجاه رخصة مزاولة مهنة التدريس. *مجلة العلوم التربوية*، 2(4)، 121- 206.

المعايطة، ازدهار حمدو. (2007) أثر المستوى الاقتصادي والتعليمي للوالدين في مستوى الدافعية للتعلم والاتجاهات نحو المدرسة لدى الطلبة الملتحقين بغرف المصادر في المدارس الأردنية. *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

هيئة تقويم التعليم والتدريب (د.ت). متاح على الرابط التالي: https://etec.gov.sa/etec/foundation

الوادعي، محمد سالم علي؛ آل سفران، محمد حسن سعيد. (2021). تقويم البرامج التدريبية لمركز التطوير المهني التعليمي بخميس مشيط في ضوء معايير الرخصة المهنية من وجهة نظر المعلمين. *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط، 37(6)، 458: 493.

Abao, Ethel L., Petancio, Jo Ann M., Sumalinog, Gino G. (2023). Performance of beginning teachers in the licensure examination for teachers: a national study. *Frontiers in Education*, (8), 1-16.

Amoah, S.O; Britwum, F.; Adu-Gyamfi, K.; Nyamekye, F. (2020). Influence of Perceptions and Preparedness of Senior High School Teachers Based on Their Qualifications Towards Professional Teacher Licensing in Ghana. *International Journal of Educational Technology and Learning*, 8(2), 83-90.

Arca, Lina B; Ofqueria, Mary; Balinario, Jick C. (2023). Predictors of licensure examination for teachers' performance. *International Research Journal of Science, Technology, Education, and Management*, 3(2), 116-128.

Besigomwe, Felix (2018) Pprofessional education studies (PES). Primary teacher education simplified and detailed. *Fed publisher and consult, education books, academic consultancy and research*, March ,1:16.

Mariati, Pance; Chen, Hui Hua; Mustofa, Mustofa. (2023). Teacher Certification Program: What We Learn from The Case of Indonesia?. *Proceedings of the 6th International Conference on learning Innovation and Quality Education (ICLIQE 2022),* Advances in Social Science, Education& Humanities Research, 1046-1055.

Muyengwa, Barnabas (2013). Professional studies in teacher education: a theoretical framework. *Greener journal of educational research,* 3(5), 226-228.

Nurhattati, Nurhattati; Matin، Matin; Buchdadi, Agung Dharmawan; Yusuf, Choirul Fuad. (2020). Teacher Certification in Indonesia: An Education Policy Analysis. *Universal Journal of Educational Research,* 8(5), 1719-1730.

Shuls, James; Julie, Trivitt. (2013). Teacher Effectiveness: An Analysis of Licensure Screens. *Educational Policy,* 20(10), 1-33.

Tyagi, Chanchal, Misra, Pradeep Kumar (2021). Countinuing profissional development of teacher educators: challenges and initiatives. *International journal of education*, 9(2), 117-126.